

أولويات القضايا البحثية فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى
رئيس مجلس جامعة النيلين
وزير المالية والاقتصاد الوطنى - سابقاً

المقدمة:

أثر الأزمات الاقتصادية على التحولات السياسية والاقتصادية:
يعيش العالم الإسلامى اليوم فى خضم متغيرات سياسية
واقتصادية متسارعة، وباستقراءنا للأحداث والمتغيرات المتتالية خلال
القرن الماضى تتكشف لنا العلاقة الوثيقة بين تلك المتغيرات فى الفكرين
الاقتصادى والسياسى، وبين تطورات الأزمات الاقتصادية. إذ كانت تلك
المتغيرات مرتبطة من ناحية الفكرين السياسى والاقتصادى بجنور
تطورات تاريخية حدثت فى القرن التاسع عشر وخلال الربع الأول من
القرن الماضى، وكانت الأمة الإسلامية آنذاك تعيش فى مشاكلها، حيث
أخضعت جل الدول الإسلامية فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط تحت
سيطرة الدول الاستعمارية الغربية، ومنذ الثلاثينات وإلى نهاية القرن
الماضى، - بل إلى يومنا هذا - فإن كل المتغيرات فى نهج وأساليب
إدارة الاقتصاديات فى الدول الإسلامية كانت وما زالت مرتبطة
بالأزمات الاقتصادية والتحولات السياسية فى الدول الغربية التى
ارتبطت بها سياسياً واقتصادياً. كما انعكست آثار تلك المتغيرات الفكرية
والإيدلوجية على نظم الحكم وعلى نماذج إدارة الاقتصادات فى الدول

الإسلامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اعتنقت معظم الدول الإسلامية الأفكار اليسارية وانعكس ذلك فى التحولات فى الفكرين الاقتصادي والسياسي وفى إدارة اقتصاداتها وفى أوضاع نظم الحكم فيها. وفى نفس السياق فإن التحولات السياسية التى أفرزتها نهاية الحرب العالمية الأولى كان من تداعياتها على العالم الإسلامي تفكيك الخلافة العثمانية ووضع الدول المنضوية تحت مظلة الخلافة العثمانية تحت سيطرة الدول الغربية المنتصرة.

وتمثل الفترة ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية إخضاع العالم الإسلامي، أي فترة الاستعمار المباشر، استغلت خلالها مواردها المادية والبشرية واستغلالها فى مواجهة ما أصابها من الكساد الكبير " The Great Depression " وما لازمته من التداعيات المدمرة للاقتصادات فى معظم دول العالم، وبصفة خاصة الدول الصناعية، حيث تراجعت معدلات الإنتاج والدخول، واستفحلت معدلات البطالة، إذ أحدث الكساد أزمة اقتصادية حادة فى تلك الدول تمثلت فى تراجع الإنتاج وتدهور الدخل وفى استفحال مشكلة البطالة واختلال العلاقة بين الطلب والعرض الكليين. وأصبحت الدول الغربية أكثر نهماً على نهب موارد المستعمرات واستنزافها لمقابلة متطلبات الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ومن أهم تداعيات الكساد الكبير وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أن اتضح جلياً أنه لا يمكن محاصرة تلك الأزمة فى ظل النموذج الاقتصادي والسياسي الليبرالي السائد آنذاك. إذ أن مواجهة تلك

الأزمة، خاصة مشكلة البطالة - التى أحدثتها الحرب العالمية كانت تستدعى تدخل الدولة والذي كان يعتبر آنذاك من المحرمات فى ظل الفكر الليبرالي. إذ اتضح عندئذ فشل النموذج الليبرالي وتحولت إدارة الاقتصاد من النظام الليبرالي المرتكز على المفهوم الذي يحصر وظائف الدولة فى الشئون التنظيمية وفى إطار الحد الأدنى : الأمن والقضاء وتحسين العلاقات الخارجية. أما سائر الوظائف الأخرى فكانت - حسب المفهوم الليبرالي - من اختصاصات القطاع الخاص، وكان من المحذور تدخل الدولة فى شئون الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وفق الفكر الليبرالي، وإن قوى السوق وحدها هى التى تقرر ماذا؟ وكيف؟ ولمن ينتج؟ فى ظل هذا النموذج الاقتصادي تحدد الأطر الاقتصادية الكلية والجزئية وتجري فى إطارها المعاملات فى كل القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية.

ترمز نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية هامة فى الدول الإسلامية. فقد شهدت تلك الفترة حصول جل الدول النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها السياسي من الدول الغربية لتبدأ مرحلة جديدة من نماذج الحكم الذاتي.

وقد تأثرت الدول النامية، ومن بينها الدول الإسلامية، بالتحولات الكبرى التى شهدتها العالم، إذ اندثر الفكر الليبرالي ليحل محله نموذج الرفاه، وتطورت فى إطاره وظائف الدولة المبررة للتدخل من أجل تحقيق رفاهية المواطنين من خلال التدخل للتنظيم وتفعيل إدارة الاقتصاد. ويمثل هذا التدخل فى قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات

وتوجيه الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخول وتصميم برامج الاستخدام الأمثل لموارد البلاد لتحقيق الأهداف الاجتماعية ودعم وتحفيز القطاعات ذات الأسبقية وتعضيدها، واتباع سياسات ائتمانية موجهة لدعم القطاعات ذات الأسبقية.

وقد استند هذا التحول فى الفكر الاقتصادي على نظرية العمالة الكاملة (Full Employment) التى أرساها الاقتصادي البريطاني (جون كينز) والذي اتهم عندئذ بالنزعة الاشتراكية. وكان من أهم المرتكزات الفكرية لهذه النظرية رفع مستوى الطلب الفعّال على العمل والعمالة. وهو يسمى بالمالية الوظيفية والتى تقابل المالية المحايدة التى سادت فى الفكر التقليدي.

وقد نال هذا النهج الجديد فى الفكر الاقتصادي هوياً لدى كثير من الدول الإسلامية، شأن الدول النامية الأخرى التى نالت استقلالها حديثاً. وصاحب هذا التطور فى الفكر الاقتصادي فى جانب وظائف الدولة التوسع فى النفقات العامة، ساعد تلك الدول كثيراً فى تحقيق إنجازات إنمائية فى الخدمات الاجتماعية. وكانت النتائج السالبة لذلك الاتجاه عدم قدرة مؤسسات القطاع العام، التى أوكلت لها جل تلك المسؤوليات فى ظل التحول فى نهج إدارة الاقتصاد، على المساهمة بفعالية فى تحقيق تلك المهام مما أدى فيما بعد إلى مبررات بروز حركة التحرير، إذ أنها لم تعد قادرة على مواكبة التطورات فى مجالات التكنولوجيا التى أصبحت المحرك الأساسى للإنتاج ومكمن القوة والقدرة على المنافسة الشرسة التى يطلبها التعايش مع العولمة. إذ أحدثت

التكنولوجيا وتقانة المعلومات تطوراً مذهلاً وهاماً فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى ربط تلك التطورات بمقدار جودة التقنيات المستخدمة للإنتاج والخدمات. واكب ذلك تراجع فى مفهوم ربط الإنتاج. وبروز حركة التحرير كمفهوم وواقع معاش تبدأ مرحلة تحول أحدث متغيرات وارتباك خطير وهام فى العلاقات التجارية وفى نشء فوارق بين الدول الصناعية والدول النامية، وتعاضمت الاتجاهات الاحتكارية مع ظهور المؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات. وفى الوقت ذاته أحدث تحرير أسواق المال ارتباكاً فى الأسواق المالية العالمية وأشعل الأزمة المالية التى هزت أسواق المال الدولية، إلى انهيار مؤسسات مالية ومصارف كبرى خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضى، مما اضطرت الدول العشرة الكبرى للعمل على إعادة هيكلة لجنة بازل لمحاصرة الأزمة.

واتضح عندئذ أن القطاع الخاص يتمتع بقدرة أفضل على الاستجابة لمتطلبات التطورات التكنولوجية وأكثر كفاءة للتفاعل الإيجابي معها. ومما دعم ذلك الاتجاه نحو القطاع الخاص فشل المؤسسات العامة فى توليد موارد مالية كافية لمقابلة التزامات الدولة الخارجية نحو خدمة الديون التى استغلت فى الاستثمارات التى أشرفت عليها تلك المؤسسات العامة. وقد افضى هذا الوضع إلى بروز أزمة الديون الخارجية فى عقد الثمانينيات من القرن الماضى وما زالت ذيلها باقية إلى يومنا.

وتعتبر النماذج الإدارية التى اتبعتها الدول، فى إطار تفعيل دور وظائف الدولة فى تحقيق الرفاهية لشعبها من سلبيات تلك الفترة. إذ

اعتمدت تلك النماذج على الضوابط الإدارية الكابحة والمقيدة للنشاط الاقتصادي التي لم تعد مواكبة لمتطلبات التطورات التكنولوجية ومقتضيات المنافسة الشرسة التي استبطنتها العولمة الاقتصادية والتجارية. وسوف نرى فيما بعد سلبيات تلك النماذج في إدارة الاقتصاد على قدرة الدول الإسلامية في التخلص منها وبالتالي إضعاف قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية وعلى مواجهة تداعيات العولمة.

إن التطورات السالبة لنماذج إدارة الاقتصادات قد أفضت إلى تراجع الدول عن ذلك النهج في إدارة الاقتصاد والبحث عن نماذج بديلة. وقد جاء هذا التحول في إطار الجهود التي بذلت لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي بدأت تطل برأسها مع بروز أزمة النفط في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي. وقد ارتبط ذلك التحول ببرامج إصلاحية استهدفت النظم الهيكلية والاقتصادية وتحقيق استقرارها.

ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي والتي تعتبر من أخطر المراحل التي يمر بها الاقتصاد العالمي. كما شهدت هذه الفترة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تحولات سياسية أثرت سلباً على الدول النامية، ومن بينها الإسلامية في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط إذ شهدت هذه الفترة التحرير الاقتصادي والذي تبنى إزالة القيود على التجارة الخارجية وتحرير الأسعار ودعم المنافسة لتحفيز القطاع الخاص وتشجيعه (وهنا نتأكد علاقة الأزمات الاقتصادية بالتحولات في الفكرين الاقتصادي والسياسي)، حيث بدأت مشكلة تراجع كفاءة القطاع العام عن القيام بمهام ومتطلبات الرفاه منذ

السبعينات، إلا أنها تفاقمت وأصبحت أزمة اقتصادية فى النصف الأول من الثمانينيات عند بروز أزمة الديون وتحول اهتمام الدول الأوروبية من الدول النامية لصاحل دول أوروبا الشرقية بعد اتفاقية هيلسنكي وما تبع ذلك من التطورات المذهلة فى العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي وبداية تفكك (حلف وارسو). ومن ثم بدأ تحول النموذج الاقتصادي المبني على الدور المتعاضم للدولة فى إدارة الاقتصاد والمستند على التحكم والكبح المالي، إلى نموذج جديد يستند على الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي والذي تلعب فيه قوى السوق، المعتمدة على المنافسة الحرة، دوراً أساسياً فى إطار اقتصادي كلي تميز بعدم الاستقرار. إذ لم ين هذا النموذج الجديد، بدوره، بمنأى عن الأزمات، ذلك لأن عملية التحرير المالي، خاصة وأن عمليات إزالة القيود على حركة حساب رأس المال وعلى أسعار الفائدة قد تمت قبل تهيئة المناخ المواتي لعمليات التحرير، بما فى ذلك متطلبات توفير الأطر التشريعية وقواعد الرقابة المصرفية والضوابط الاحترازية الفاعلة، وإعادة هيكلة وتكييف الأوضاع الاقتصادية إيفاءً بمتطلبات عمليات التحرير. إذ سرعان ما واجه عدد كبير من المصارف فى الدول المتقدمة والناشئة والنامية صعوبات وأزمات، حتى بلغ عدد الدول التي واجهت أزمات مصرفية حوالي (١٣٣) دولة من جملة (١٨١) دولة عضواً فى صندوق النقد الدولى وفى خضمها دول العالم الإسلامى. ثم تفاقمت مشكلة التحرير وتدايعياتها مع اندفاع الأسواق نحو العولمة (كما سوف نسردها بالتفصيل فى الصفحات القادمة).

بالرغم من أن المجتمع الدولي — ممثلاً فى مجموعة الدول العشرة الكبرى / وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية — بدأ فى التحرك لمحاصرة الأزمات المالية ووضع المعايير والضوابط الاحترازية لتصويب أداء المؤسسات المالية والأسواق المالية الدولية، وبالرغم من التحسن الكبير الذى طرأ على أداء كثير من الأسواق الدولية، إلا أنه ما زالت هنالك بعض الدول الإسلامية تعاني من تبعات التحرير المالي وتداعيات العولمة، وسوف نتناول التطورات والتداعيات التى شهدتها هذه الفترة فى الصفحات القادمة إن شاء الله.

والذى يهمنا هنا من هذا التحليل هو أن هذا التحول من سياسات الكبح المالي وسيطرة الدولة على إدارة الاقتصاد، إلى التحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية وتوسيع نطاق حركة القطاع الخاص، جاء نتيجة لأزمات مالية. وما زالت هذه الأزمات ماثلة، خاصة فى أعقاب التطورات والمتغيرات المذهلة التى بدأت ترسم خطوطاً " كنتورية " جديدة للعالم — وبصفة أخص بالنسبة للأمم الإسلامية — بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحرب الخليج الثالثة والتطورات الخطيرة الماثلة فى العراق — العمل الإسلامي — ولا ندري إلى أين سوف تقودنا هذه التطورات فى ظل التهديدات التى تمارسها القوى المعادية للأمم الإسلامية. ومن جراء تلك التهديدات أحاطت غيوم كثيفة حول مصير الأمة الإسلامية. وما زال الوقت مبكراً للتنبؤ بمستقبل الأمة الإسلامية ومصير علاقاتها الاقتصادية والسياسية فى ظل المتغيرات الدولية التى تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للأمم خاصة فى ظل ضعفها

وهوانها. فإنَّ استقراء التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية العالمية أظهر أنَّ الأمة الإسلامية قد تعرضت جراء تلك التحولات إلى أزمات سياسية واقتصادية لامست هويتها وعقيدها. كما أدت تلك التحولات إلى تهميش العالم الإسلامى اقتصادياً وسياساً فى عالم لم يعد يعرف التهميش أو التخلف عن ركب التقدم الحضارى واكتساب القدرة على التعايش مع العالم.

تحاول فى الصفحات التالية، إن شاء الله، إبراز متطلبات تحرير الأمة الإسلامية من حلقات التخلف التى تعيشها وإحداث التحولات السياسية والاقتصادية التى تعيد لها كرامتها وتمكنها من التعايش مع المجتمع الدولى والاستفادة من المزايا التى تفرزها التطورات التكنولوجية والتحولات السياسية والاقتصادية التى توجه الحياة فى عالم اليوم.

أولاً : الأمة الإسلامية والتحولات السياسية الدولية:

شهد النصف الثانى من القرن الماضى تحولات سياسية بالغة الخطورة على الأمة الإسلامية. وكان أخطر هذه المتغيرات المؤامرة الكبرى التى افضت إلى قيام الكيان الصهيونى فى قلب العالم الإسلامى. وقد قامت الصهيونية العالمية والقوى الإمبريالية والصليبية على خلفية الصراع ضد الحضارة الإسلامية التى بدأت بالحملات الصليبية فى القرون الوسطى ثم طرد المسلمين من جنوب القارة الأوروبية ثم إخضاع أقطار الدول الإسلامية فى شمال إفريقيا وغربها والشرق الأوسط تحت سيطرة الاستعمار الغربى، ثم تفكيك الخلافة الإسلامية

وتحويل الأراضي التى ظلت تحت مظلتها إلى مستعمرات ومحميات ودويلات وممالك سيطرت عليها الدول الاستعمارية. وإمعاناً فى السيطرة على العالمين الإسلامى والعربى تم إنشاء الكيان الصهيونى ليصبح نقطة ارتكاز لها وبؤرة لعدم الاستقرار فى المنطقة لتسهيل السيطرة الكاملة على العالم العربى والإسلامى.

ومن أهم المخاطر التى برزت فى التسعينيات من القرن الماضى نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكى وزوال الثنائية القطبية لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية فى ظل النظام الدولى ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة من خلال نفوذها وسيطرتها على العالم خاصة دول العالم الثالث واستخدام المعايير المزدوجة فى التعامل مع ما يسمى بدول العالم الثالث، وبصورة أخص مع الدول الإسلامية. وبذلك غيره هذه التحولات المتسارعة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية التى سادت إبان الحرب الباردة وما قبلها.

وكنتيجة لتداعيات هذه التحولات وما استبطنتها من إفرازات تواجه الأمة الإسلامية تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية خطيرة ومتسارعة، فى ظل تعرض الحضارات البشرية الموروثة للتهميش والتعدي، كما يتعرض دور الأديان فى توجيه الحياة البشرية للأنقاص. أصبح الإسلام يشكل فى نظر القوى الغربية العدو الرئيسى بعد زوال المعسكر الشيوعى، فكراً ونظماً. كما تعتبر استراتيجية الغرب الحضارة الإسلامية، كأقوى الحضارات فى الساحة الدولية وبذلك تشكل

تهديداً مباشراً لحضاراتها العلمانية المسنودة بالفكر الرأسمالي الليبرالي والصليبي المتطرف والمسنود بأطماع الصهاينة.

ومما عمق هذه النظرة الاستراتيجية للرأسمالية الغربية للعالم الإسلامى ما تتميز به كثير من مناطقها بموارد طبيعية هامة واستراتيجية. مثل النفط والمواقع الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية، خاصة المناطق التى تربط العالم والبلاد الإسلامية بمناطق ذات استراتيجية فى إفريقيا وآسيا. هذا إلى جانب استهدافها الدول الإسلامية التى تملك القدرة على تطوير الأسلحة النووية مثل العراق وإيران.

هكذا نجد مؤامرات الولايات المتحدة الأمريكية المسنودة بدوائر الصهيونية والكنيسة المتطرفة تأخذ بعداً جديداً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مرتكزة على الأحادية القطبية ومستغلة معطيات العولمة فى إزالة الحدود الجغرافية بين الدول والحضارات لصالح الرأسمالية الغربية والدوائر الصهيونية وأفكارها. وليسهل اكتمال سيطرة الرأسمالية الغربية الكاملة على كل مناح الحياة البشرية الاقتصادية والدينية والثقافية والاجتماعية استخدمت معايير مزدوجة وشعارات فضفاضة مختلفة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الشفافية ومحاربة الإرهاب... الخ. ويتم تنفيذ هذه الخطط عن طريق استغلال المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل لجان حقوق الإنسان ومجلس الأمن والمؤسسات المالية مثل صندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية. ومن خلال هذه المؤسسات أخذت التدخل قوى الإمبريالية تمارس ضغوطاً هائلة على الأمة الإسلامية. بل تمارس التدخل المباشر فى شئون الدول

الإسلامية لتدمير بنياتها الأساسية بأبشع صورة الوحشية المنافية للإنسانية، كما هو الحال فى فلسطين، أفغانستان والعراق. وهناك عدة دول إسلامية تتعرض للضغوط الهائلة، بل وللتهديد بالتدخل المسلح، ومثل ذلك ما يتعرض له السودان وإيران وسوريا. وكل ذلك فى إطار المؤامرات الغربية المسنودة بالدوائر الكنسية والصهيونية. وتستغل الولايات المتحدة فى ذلك كل قدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسى فى التحدى على هوية الأمة الإسلامية ومقوماتها وتهميش دور الدين الإسلامى فى حياة المسلمين عن طريق مطالبة الدول الإسلامية بتعديل المناهج الإسلامية فى مؤسساتها التعليمية، كما حاصرت حركة أموال المسلمين الموجهة إلى الأعمال الخيرية لإفساح المجال للمنظمات الطوعية الغربية المشبوهة والجاهدة فى تنصير المسلمين وإشعال الفتن فى البلاد الإسلامية. ويحدث كل ذلك تحت ستار محاربة الإرهاب وإصلاح نظم الحكم فى البلاد الإسلامية. ويستخدم فى تحقيق ذلك المعايير المزدوجة وأبشع المجازر البشرية فى فلسطين وأفغانستان والعراق. وأبرز الأمثلة لازدواجية المعايير التى تستخدمها الولايات المتحدة والدول الأوربية أنها تحرم على إيران والعراق تطوير السلاح بينما يسمحون فى الوقت ذاته لإسرائيل بامتلاك ترسانات الأسلحة النووية والبايولوجية.

ومن التداعيات السالبة التى صاحبت انهيار المعسكر الاشتراكي التعاون بين شطرى أوروبا. إذ يعتبر انهيار المعسكر الاشتراكي فكراً ونظاماً أكبر تحولات استراتيجية يشهدها العالم منذ الحرب العالمية

الثانية. وكان لهذه التحولات بالغ الأثر على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية. فقد تحولت العلاقات بين الكتلتين الغربية والشرقية من حالة الخصام والمواجهة التى اتسمت بها العلاقات بين القطبين طيلة فترة الحرب الباردة، إلى حالة تقارب ووئام وتعاون أسست على القيم والموروثات الأوروبية المشتركة. وعلى ضوء تلك الموروثات تم الالتقاء على مبادئ متفق عليها لنبذ الخصام والمقاطعة بين شطري أوروبا والبحث عن وسائل للتعاون الإقليمي والحلول الدائمة للمشاكل المشتركة بين شطري القارة، وإنهاء حالة تجزئة القارة بين كتلتين عقيديتين وعسكريتين جامدتين، إلى جانب إرساء دعائم التعاون الاقتصادي والأمني والتكنولوجي والعلمي، وبناء جسور الثقة وإزالة الحاجز النفسي الذي سيطر على الشطرين طيلة عقدي الستينيات والسبعينيات. ووفق ميثاق باريس نشأت تحولات جوهرية فى خريطة أوروبا السياسية والعسكرية لتبدأ مرحلة جديدة فى العلاقات الأوروبية الأوروبية. وامتدت آثار هذا التحول إلى جميع أنحاء العالم، خاصة دول العالم الثالث التى تربطها بأوروبا علاقات تاريخية.

لقد أفقد هذا التحول الاستراتيجي فى العلاقات الأوروبية الدول الإسلامية النامية الأهمية الاستراتيجية التى تمتعت بها طيلة فترة الحرب الباردة، من خلال التوجه العام لعلاقات القطبين الكبيرين مع دول العالم الثالث وكتلة دول عدم الانحياز. فقد اتسمت فترة الحرب الباردة بالسباق والمنافسة بين القطبين لاستقطاب تلك الدول. وكانت بعض الدول الإسلامية مثل مصر والجزائر والعراق وباكستان ونيجيريا، قد تميزت

بعلاقات استراتيجية مع القطبين شملت المجالات السياسية والاقتصادية وبانتهاء الحرب الباردة وتغير خريطة أوروبا فقدت الدول الإسلامية تلك الأهمية الاستراتيجية، وبعد التقارب بين الشرق والغرب لم تعد دول الكتلتين فى حاجة إلى استقطاب دول العالم الثالث. ومن ناحية أخرى وفى إطار التعاون بين شطري أوروبا الموحدة تحول اهتمام أوروبا الغربية، الذي كان يمثل ثقل التعاون الاقتصادي التاريخي مع كثير من الدول الإسلامية إلى أوروبا الشرقية. ولم تعد كثير من الدول الإسلامية النامية قادرة على منافسة دول أوروبا الشرقية فى جذب الاستثمارات الغربية، نسبة للفجوة الكبرى القائمة بين الإقليمين فى البنى التحتية الجاذبة للاستثمار وفى مناخ الاستقرار السياسي والفجوة الواسعة بينهما فى توطين التكنولوجيا والعمالة والفنية والماهرة.

لقد عمقت هذه التحولات حالة العزلة والتهميش لكثير من الدول الإسلامية غير البترولية اقتصادياً، بعد أن أضيفت العزلة الجغرافية والسياسية إلى العزلة الاقتصادية وفجوة التكنولوجيا، التى تميزت بها العلاقات الدولية فى أعقاب أزمة الديون، وتدهور شروط تبادل التجارة الدولية والتى أوضحناها من قبل.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات تمت فى ذات الوقت الذي التزمت فيه عدة دول إسلامية بتنفيذ برامج اقتصادية قاسية فرضتها عليها الدول الغربية فى إطار التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات المالية. وبترجع مسار التعاون الاقتصادي وضمور المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغربية، لم تعد برامج

الإصلاح التى تقوم بتنفيذها بعض الدول الإسلامية، قادرة على تحقيق أهدافها مما عرّض كثيراً من الحكومات الإسلامية الفقيرة إلى حرج سياسى مع الدول والمؤسسات المالية المانحة.

لقد أوضحنا من قبل فى الصفحات السابقة من هذه الورقة التطورات المذهلة التى شهدتها العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، وأحدثت تحولات كبرى فى الهياكل الاقتصادية والمالية وفى مجالات الإنتاج والتوزيع، اقتضتها متطلبات التعايش مع حركة العولمة الاقتصادية التى أثرت على النظم الاقتصادية وعلى نظم الحكم، حيدت برزت فى أوروبا وأمريكا وآسيا تجمعات وتكتلات اقتصادية وسياسية، وتبنت دول العالم برامج واستراتيجيات لمواكبة ثورة التكنولوجيا واستراتيجيات والمعلوماتية والاتصال، والعمل على الاستفادة من الفرص التى تتيحها تلك التغيرات فى الساحة الدولية، فى نظم وأنماط الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفى وسائل ونماذج إدارتها. وبذلك تمكن كثير من دول العالم من المواكبة مع تلك التطورات استطاعت أن تتجاوز مخاطرها والتبعات السالبة للعولمة.

ولما كانت الدول الإسلامية التى خرجت من قبضة الاستعمار مثقلة بمشاكلها الداخلية، مشغولة بأزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عما يجري حولها، فلم تتمكن - باستثناء الدول القليلة التى وصلت مرحلة الأسواق الناشئة مثل ماليزيا وتركيا وإندونيسيا - من مواكبة تلك التحولات والتطورات. وتخلفت الأمة الإسلامية عن ركب التحولات وفشلت فى الاستفادة من الفرص الإيجابية التى أتاحتها

العولمة الاقتصادية. كما لم تتمكن تلك الدول من تجاوز مخاطر التهميش والعزلة فى عالم لم يعد يعرف النقاعس عن الركب والتهميش. وفيما يلى نحاول إبراز العوامل الخارجية التى حالت دون تمكن الدول الإسلامية من مواكبة التحولات والتطورات، وتتجاوز بها مخاطر التهميش والتى عمقت تبعات العوامل التى أفرزها خضوعها للاستعمار الإمبريالي خلال القرنين السابقين.

١/ الأزمات الاقتصادية الدولية وأثرها على العالم الإسلامي:

تمز عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعدة أزمات اقتصادية أهمها الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية، ثم أزمة الديون الخارجية التى أحدثت تحولاً هاماً فى حركة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الدول النامية غير البترولية، خاصة إلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وكان أثر هذه الأزمات على الاقتصاد فى العالم الإسلامي بارزاً ومؤثراً للغاية.

تعود جذور انعكاسات الأزمات الاقتصادية الخارجية على اقتصاديات العالم الإسلامي إلى طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الإسلامية والدول الصناعية فى أوربا التى أرست استراتيجياتها السياسية والاقتصادية على استغلال موارد وخامات الدول النامية والناشئة لصالح مؤسساتها الصناعية والتجارية والمالية، وإخضاع الدول الإسلامية النامية إلى التبعية المستدامة والمستمرة للدول الغربية. ومع التطورات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية الهائلة فى الدول الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية واليابان، خلال العقود الثلاثة الماضية،

تعمقت تبعية الدول الإسلامية واقتصاداتها بدرجة أكبر للعالم الخارجي، واتسعت الفوارق الاقتصادية والمالية وفجوات التكنولوجيا والمعلوماتية بين الدول الغربية الغنية والدول الإسلامية. وذلك فى إطار الظاهرة القوية التى تحكم العلاقات الدولية، خاصة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة التى تنتمى إليها الدول الإسلامية، بل أصبحت هذه الظاهرة سمة من التبعية الاقتصادية وما تبعها من بعد الاستقلال السياسى من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى وأصبحت أكثر حدة مما زاد فى معاناة الشعوب الإسلامية - غير البترولية وباستثناء بعض دول الأسواق الناشئة - من الفقر والتخلف بسبب تراجع معدلات الإنتاج وتدهور القدرة التنافسية الخارجية لاقتصاداتها، بالإضافة إلى مزيد من التدهور فى شروط التبادل التجارى مع الغرب نتيجة للأزمات الاقتصادية التى صاحبت بروز صدمات النفط وما صاحبها من الكساد فى الأسواق الخارجية وهبوط الأسعار، وتراجع الطلب على صادرات الدول الإسلامية النامية المعتمدة على السلع الأولية والزراعية ومنتجات المعادن، والتى تعتبر المصدر الأساسى لمواردها من النقد الأجنبى.

لذا يعتبر تراجع حصة الدول الإسلامية النامية غير البترولية، من التجارة الدولية وتدهور شروط التبادل التجارى من أهم الأسباب لتخلف وتعمق تهميشها. وقد انعكست آثار هذا التراجع فى موارد الصادرات سلباً على القوة الشرائية فى تلك البلاد. آثار هذا التراجع فى موارد الصادرات سلباً على القوة الشرائية فى تلك البلاد، مما عمق قصور قدرة الاقتصاديات الإسلامية على تنويع صادراتها وجذب

رؤوس الأموال الخاصة، فزاد اعتماد الدول الإسلامية النامية على المساعدات الخارجية الرسمية فى شكل معونات وقروض ميسرة، وفة نهاية القرن الماضي بلغ حجم الديون المتراكمة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بما فى ذلك معظم الدول الإسلامية غير البترولية، مضيفاً بذلك أعباء مالية جديدة على كاهل تلك الدول فى شكل خدمات الديون على حساب النفقات الحكومية على الخدمات الأساسية، مما أدى إلى مزيد من التدهور فى مستويات خدمات التعليم والصحة... الخ. كما أدى ذلك إلى تعميق المشاكل الاجتماعية والأمنية التى تعنى منها تلك الدول أصلاً. ومن جانب آخر انعكست آثار وتداعيات ضمير موارد العملات الأجنبية صورة أعمق على هياكل وكفاءة الإنتاج الزراعي، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي فى معظم الدول الإسلامية غير البترولية. هذا وواكب ذلك هبوط مماثل فى معدلات نمو الاستثمار أفضى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي إلى مزيد من التدهور فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول الإسلامية النامية.

هذا ويعزى النمو المتواضع فى الدول الإسلامية النامية غير البترولية — إلى جانب ضمور الموارد المالية — إلى القصور فى استخدام الموارد المتاحة — على قلتها — بكفاءة عالية ومثمرة. وينعكس ذلك على عائد الاستثمارات فى تلك بالمقارنة بالمستويات المحققة فى الدول الناشئة.

فقد بدأ تدهور معدل الإنتاجية فى الدول الإسلامية النامية — غير

البتروولية منذ عام ١٩٧٣م فى أعقاب صدمة النفط، حيث تراجع المعدل من بعد أزمة النفط فى ١٩٧٣ بسبب الأزمات والتحولات الاقتصادية والسياسية التى انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي فى الدول الإسلامية غير البتروولية. كما تراجع عائد الاستثمار تراجعاً واضحاً فى نفس الفترة. وقد انعكس هذا الأداء على الاستثمارات والنمو الاقتصادي وعلى جدوى الاستثمار من مصاد التمويل التجاري، مما عمق اعتماد الدول الإسلامية النامية على التمويل من المصادر الرسمية ومن المعونات والقروض الميسرة.

٢/ صدمة النفط وذيول أزمة الديون وأثرها على العالم الإسلامى:

تمثلت إفرازات صدمة النفط بصورة أساسية فى الأزمة الاقتصادية والكساد فى الأسواق العالمية وأزمة الديون، التى أدت بجملتها إلى تراجع حركة تدفقات القروض والمساعدات للدول النامية. هذا إلى جانب تبعات الأعباء الثقيلة التى أفرزتها خدمة الديون على ميزانيات الدول الإسلامية الفقيرة المثقلة بالديون إثر ارتفاع أسعار النفط فى عام ١٩٧٣م. وبرز كساد اقتصادي وتراجع الطلب على السلع، خاصة المدخلات الصناعية التى كانت تغطي معظم صادرات الدول الإسلامية. وفى الوقت ذاته ارتفعت أسعار السلع المصنعة وشبه المصنعة والتى تمثل جل واردات تلك الدول، مما أدى إلى تعميق الخلل فى الحسابات للدول الإسلامية. ومن هنا بدأت الدول الإسلامية غير البتروولية تعتمد على القروض الخارجية لرדם الفجوة بين موارد الادخار المحلى واحتياجات التنمية التى أحدثتها صدمة ارتفاع أسعار النفط. وفى

نهاية الأمر تطورت حالات الاعتماد المكثف على الموارد الخارجية لتشكل أزمة الديون التى تمثل اليوم إحدى كبرى المشاكل التى تواجه الدول النامية. هذا ويمثل التراجع فى معدلات عائدات الاستثمارات الممولة من القروض الخارجية السبب الرئيس لتراكم الديون وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الجديدة.

لتغطية العجز فى الموارد الخارجية سعت الدول الإسلامية النامية غير التبرولية إلى الاستفادة من الموارد المالية الأجنبية الكبيرة المتراكمة فى أسواق المال الدولية، من فوائض موارد النفط والمتاحة لإعادة تدويرها، وشجع على ذلك استعداد الأسواق المالية والدول الغربية الغنية لتمويل مشاريع التنمية فى إطار إعادة تدوير تلك الفوائض، وتوسيطها فى سد الفجوات التمويلية للتنمية. وكما أوضحنا من قبل، فإلى جانب الآثار المترتبة على تدهور شروط التبادل التجاري، فإن فشل كثير من المشروعات الممولة من تلك القروض وعجزها عن توليد موارد مالية أفقدت الدول المدينة القدرة على مقابلة التزامات الديون، مما أدى إلى تراكم متأخرات الديون المتعثرة والهالكة. ثم شهد العالم فى مطلع الثمانينيات الدورة الثانية لصدمة ارتفاع أسعار النفط — للمرة الثانية خلال عقد واحد — التى أدت إلى بروز أزمة اقتصادية وكساد فى الأسواق الدولية نتيجة لتراجع معدلات الإنتاج فى الدول الصناعية، تمخض عنها أعنف أزمة اقتصادية يشهدها العالم، من ثم الدول الإسلامية غير البترولية، منذ نهاية تداعيات الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. وأدت تلك الصدمة إلى تفاقم الأزمات

الاقتصادية القائمة أصلاً، وإلى تعميق اختلال فى التوازن الداخلى والخارجى للاقتصاديات الكلية لكثير من الدول الإسلامية، وإلى عدم قدرتها على مقابلة التزامات خدمة ديونها الخارجية. وكان أكثر القطاعات المتأثرة بهذه التطورات الاقتصادية السالبة وتداعياتها مؤسسات القطاع العام والبنيات الأساسية الداعمة والمساندة للإنتاج إلى جانب قطاع النصابات التحويلية، التى كانت تعتمد على تدفقات القروض الرسمية طويلة الأجل، التى توقفت. وأفضت تلك التطورات إلى انهيار القدرات الإنتاجية بصفة عامة، وفى قطاعات الصناعة والزراعة صفة خاصة. هذا إلى جانب تراجع قدرة الدول الإسلامية، على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين، مع الحفاظ على الأمن الداخلى والبيئة.

وانعكست افرازات أزمة الديون وذيولها - إلى جانب الأعباء المالية المرتبطة بخدمة الديون - على التراجع، وربما توقفت تدفقات القروض الخارجية الجديدة إلى الدول النامية. وقد أفرز ذلك تحولاً خطيراً فى قدرة الدول الإسلامية على مواصلة عمليات التنمية الاقتصادية. وتكمن أهمية أزمة الديون وافرازاتها فى أنها برزت والعالم فى خضم تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية هائلة. ثم أن التعايش مع تلك التحولات ومواكبتها كان يحتاج إلى موارد مالية طائلة، لتتمكن الدول من إعادة هيكلة الاقتصادات القطرية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، والوفاء بمتطلبات العولمة واستحقاقات التعايش مع الواقع الذى تفرضه. ويستدعى ذلك بدوره تهيئة هياكل الاقتصاد الكلى ومؤسسات

الإنتاج، وإعادة تكييف أوضاع أسواق المال والتجارة لموابة المنافسة الحادة التى تفرضها العولمن فى ظل قواعد اتفاقيات منظمة التجارة الدولية. ويتوقف التدفقات المالية الخارجية واجهت الدول الإسلامية مصير التهميش والعزلة عن التحولات الجازية فى العالم من حولها، لعجزها عن إحداث تحولات اقتصادية عن طريق التوسع فى الاستثمار ورفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتعظيم مساهمتها فى النشاط الاقتصادي الدولي خاصة فى التجارة الدولية.

هذا ولم تنصّر آثار أزمة الديون وتداعياتها على إرباك حركة تدفقات القروض والمعونات إلى الدول النامية فحسب، بل تجاوزت آثارها إلى الموارد المحلية. لقد أثقلت خدمة الديون كاهل الميزانيات فى الدول المثقلة بالديون، وأفرزت ضغوطاً على الموارد المخصصة للخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم. كما أدى ذلك الضمور فى تدفقات القروض الناشئ عن أزمة الديون إلى تراجع عمليات تراكم الأصول، خاصة فى البنىات الأساسية والمؤسسات الإنتاجية، وبالتالي أفضى إلى الهبوط فى معدلات النمو إلى مستوى عجزت معه دول إسلامية عديدة على المحافظة على مستويات الاستثمارات القائمة حيث شمل التدهور كفاءة معدلات الإنتاج وأحجامها، إلى جانب البنىات الأساسية الداعمة للإنتاج والإنتاجية مثل الطرق والسكك الحديدية والاتصال، وذلك لتوقف الصيانات والإصلاحات الدورية والطائرة التى اعتمدت على التدفقات الخارجية. هذا إلى جانب التراجع فى الإنتاج الزراعي والصناعي للعجز فى توفير المدخلات المستوردة.

لقد شملت انعكاسات أزمة الديون وذيولها على تدفقات رؤوس الأموال قدرة الدولة الإسلامية غير البترولية والناشئة على مواصلة عمليات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وتطوير هياكل التجارة الداخلية والخارجية لمواجهة متطلبات التطورات الاقتصادية الدولية.

ومع تصاعد المشاكل الاجتماعية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي تضاعلت قدرة الدول الإسلامية أكثر على مقابلة التزامات خدمة الديون المستحقة، فاستمر تراكم متأخرات الديون حتى أصبحت الديون تشكل هاجساً دولياً. إذ بلغت نسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٥% إلى ٦٠% فى الدول الإسلامية النامية. كما وصلت نسبة حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات حرجة للغاية.

وكما أوضحنا من قبل، فإن كثيراً من الدول الإسلامية غير البترولية والناشئة تواجه مواقف لاعتمادها على القروض والمساعدات المالية والنفية فى استيراد السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية، ومعدات التنمية الزراعية والصناعية مما أضعف قدرة تلك الدول على مواصلة جهودها فى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

أصبحت أزمة الديون وتشابك ذيولها تشكل هاجساً دولياً وأخذت تحدث فى السنوات الأخيرة ضغوطاً على مؤسسات التمويل الدولية من قبل الدول المدينة ومنظمات العمل الطوعي الدولي ووكالات الأمم المتحدة حتى أضحت تحل أسبقية فى أجندة اجتماعات قمة مجموعة

الدول ٨. وفى دوائر صندوق النقد والبنك الدوليين. ولكن وبالرغم من الوعود المتعددة والمبادرات المتكررة فقد استمر تراكم الديون فى التوسع، وأن نتائج المبادرات التى برزت فى أوراق المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدولي، وفى اجتماعات مجموعة الدول الثمانية الكبرى حول تخفيف وطأة هذه الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCS) ما زالت ضعيفة وغير مؤثرة، وذلك نسبة لطالة الأموال المخصصة لتلك المبادرات حتى الآن، ونسبة لتعقيد الإجراءات المتصلة بتأهيل الدول المرشحة إلى مراحل الاستفادة من تلك المبادرات. هذا إلى جانب ضعف الإرادة السياسية للدول المانحة فى تنفيذ الوعود التى التزمت بها، بالإضافة إلى تدخل المعايير المزدوجة والعوامل السياسية غير الموضوعية فى عمليات اختيار وترشيح الدول الفقيرة المستفيدة من تلك المبادرات خاصة الدول الإسلامية.

٣/ الأمة الإسلامية وتداعيات العولمة:

تعتبر العولمة من أهم وأخطر التحولات التى شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثالثة - وتعمقت ذيولها وتحدياتها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى. إذ يوضح الاستقرار لتطورات العولمة وتداعياتها من جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية إنها تحمل بذور الشر والظلم للدول النامية الفقيرة فى العالم الثالث كما اصطلح عليه، التى تنتمي إليها الدول الإسلامية والطبقات الفقيرة داخل الدول الغنية نفسها. لقد كرست العولمة كل مفاهيم الرأسمالية الغربية خاصة بعد زوال الثنائية القطبية بانحيار الاتحاد السوفيتي، وبرزت الولايات المتحدة

الأمريكية مع حلفائها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية فى ظل النظام الدولى الجديد، مستغلة المنظمات الدولية، مثل مؤسستى بريتون دز، ومنظمة التجارة الدولية ومنظمات ووكالات هيئة الأمم المتحدة لتمارس من خلالها نفوذها وسيطرتها على دول العالم خاصة دول العالم الثالث. وقد استندت الولايات المتحدة على قوتها الاقتصادية والعسكرية فى سيطرتها وهيمنتها على العالم. وبذلك غيرت العولمة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية والتي سادت إبان الحرب الباردة وما قبلها.

ونتيجة لتداعيات العولمة وما استبطنتها من إفرازات يواجهه العالم اليوم تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية خطيرة ومتسارعة نابعة من إزالة الحدود الجغرافية والحوجز الاقتصادية والثقافية بين دول، فتعرضت الحضارات البشرية الموروثة للتهميش كما يتعرض دور الأديان فى توجيه حياة البشرية إلى التحديد. وأصبحت أسواق العالم ساحة للمنافسة الحادة بين المؤسسات الاقتصادية العملاقة العابرة للقارات. وصار البقاء فى ذلك العالم المعولم للأقوياء اقتصادياً ولمن استطاعوا امتلاك زمام المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

والأمة الإسلامية كجزء من هذا الكوكب تواجه، أيضاً، تداعيات تلك التطورات وإفرازاتها فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، ومما تحمله تلك التحولات من تغيرات خطيرة ومتسارعة تغطي كل مناحي الحياة فى العالم الذى أصبح قرية معولمة، تتلاشى فيها الحدود الجغرافية والسياسية، وتختفى فيها الحواجز الاقتصادية فى

ظل تطبيق شروط اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، التي تسيطر عليها الدول الكبرى وتوجهها حسب مقتضيات مصالحها القومية الضيقة. إن اتفاقيات التجارة الدولية، المنظمة لحرية انتقال العملات والعمالة والسلع، تنتقص من دور السلطات الوطنية وتنتهك سيادتها، خاصة فى مجالات إدارة حركة النقد الأجنبي، وفى اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. إذ أصبح البقاء فى هذا العالم للأقوى اقتصادياً وتكنولوجياً. وبدأ بالفعل ظهور التكتلات والكيانات الإقليمية والمؤسسات العملاقة عابرة القارات، وأخذت تسيطر على أسواق السلع والخدمات والمال وتوجه الإنتاج فى العالم، خاصة فى دول العالم الثالث التى تنتمي إليها الأمة الإسلامية. وقد مكنتها من ذلك احتكارها للتقنيات الحديثة، واكتساب القدرة على التحكم فى مكن ومصادر الثورة المعلوماتية وامتلاك زمام المبادرة فيها. فيما نوضح بعض إفرازات العولمة الاقتصادية.

أولاً : تحرير التجارة:

إن معطيات العولمة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة قامت على الاستفادة الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول الكبرى على حساب الدول الأخرى، خاصة دول العالم الثالث. فالاستفادة الاقتصادية للعولمة قامت على إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول لتتيح حرية الحركة للسلع ورؤوس الأموال والعملات والخدمات المالية والمهنية بين الدول دون قيود إدارية أو جمركية أو عوائق سيادية، ودون تدخل من السلطات الوطنية إلا بالقدر الذى تسمح به قواعد اتفاقات منظمة التجارة

العالمية لتفسح المجال للشركات العملاقة للسيطرة على الأسواق العالمية وتسمح لإنتاج مصانع الدول الصناعية سهولة غزو أسواق العالم الثالث. وتعتبر منظمة التجارة الدولية الآلية المؤسسية لمراقبة تنفيذ قواعد اتفاقيات متعددة الأطراف، والتي تم التفاوض حولها فى دورات متعددة أهمها دورتي أورغواى ومراكش ثم الدوحة، أو القواعد التى سوف يتم التفاوض حولها مستقبلاً. وتشمل قواعد اتفاقيات التجارة الدولية - إلى جانب القواعد المتصلة بنظم تجارة السلع - قواعد تساعد المنظمة على تنظيم تجارة الخدمات، إلى جانب القواعد المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS). وبالرغم من أن كان قد تخلصها فى حدها الأقصى أحياناً الإكراه عن طريق الحروب والغزوات، فقد أصبح من أخطر تداعيات العولمة الاقتصادية فى ظل النظام الراهن والذي يستند على الأحادية القطبية، إذ أصبح العالم قرية معلومة يعيش فيها اللاعبون الاقتصاديون فى زويدة أو دوامة التنافس المرعب، والبقاء فيها للإصلاح الذي يمتلك قدرة التنافس، والتي تعتمد على القوة الاقتصادية والقدرة على اقتناء التكنولوجيا الحديثة. لذا نجد المؤسسات الكبرى فى الدول الرأسمالية تتجه نحو الاندماج لتكوين كيانات عملاقة عبيرة القارات لرفع قدراتها المالية التى تمكنها من متلاك زمام المبادرة عن طريق التكنولوجيا الحديثة. لذا انحصرت الاستفادة من العولمة فى الدول الصناعية الغربية واليابان وبعض الدول المصنفة بدول الأسواق الناشئة. لذا فقد التبادل التجاري بين المجتمعات إطاره الإنسانى وقيمه التنافسية، إذ تحول التعامل التنافسي فى تلك المجالات إلى منافسة جائرة تتسم

بالظلم والغبن الاجتماعي، وعدم العدالة فى الفرص المتاحة وتوسع فجوات الثقانة والمعلوماتية بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة. لذا أثار الوضع تخوف دول العالم الثالث الفقيرة وبعض المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبروز معارضات لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والعمل على محاصرة تداعياتها ومخاطرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال الاتفاقات الاقتصادية والنقدية، والمؤتمرات الدولية والإقليمية العديدة، فإن وتيرة العولمة تسارعت نحو الانفلات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ولتخذت ابعاداً خطيرة يدفعها التطور الهائل والمتسارع فى مجالات التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات والاتصالات.

إن معطيات العولمة، فى ظل الأحادية القطبية، تتجلى فى التفوق الاقتصادي الذي يملكه الدول الكبرى من فرض مصالحها الاستراتيجية وإرادتها على العالم. وسوف تواصل الدول الكبرى العمل على تعميق مفهوم العولمة - من وجهة نظرها - طالما أنها تمثل القوة الدافعة لتحقيق مصالحها القومية الضيقة. ولكن تحقيق التوازن بين تلك المصالح بين الدول الكبرى يبدو غير ميسور فى ظل الاطماع الأمريكية التى تحول دون التفوق الاقتصادي للاتحاد الأوروبي واليابان والصين، مما أدى إلى خلق تناقضات كبرى فى استراتيجيات الغرب الهادفة إلى التمكن من الاستمرار فى الهيمنة الاقتصادية والسياسية على العلم من خلال الاقتصاد الحر والانفتاح بلا حدود فى الأسواق الدولية، والتعدي على الحدود الجغرافية والسيادة الوطنية لدول العالم الثالث. ولكن يلاحظ

من واقع التعامل بين الدول الكبرى أنه بالرغم من ذلك الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول المصالح القومية، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يحقق التوازن بين القوى الكبرى، فإن أهدافها نحو التعامل مع دول العالم الثالث - التى تشكل فيها الدول الإسلامية رقماً هاماً، لم تتغير واستمرت فى المنافسة على التحكم فى الأسواق على حساب الدول النامية.

بالرغم من الجوانب السالبة أعلاه فإن بعض السياسيين والنخب المستفيدة من العولمة يعتقدون أن العولمة المتصلة بالأفكار حول الديمقراطية والمجتمع المدني أحدثت تحولاً فى طريقة تفكير الناس، إلى جانب اهتمام الحركات السياسية الدولية ساعدت على العمل فى تخفيف أعباء الديون وإبرام اتفاقيات إزالة الألغام، إلا أن الدول المانحة لم توف بالتزاماتها نحو تخفيض الديون لضعف الإرادة السياسية التى تبديها الدول المانحة، وهذا إلى جانب المعايير المزدوجة والعوامل السياسية فى تقديم المساعدات للدول الفقيرة.

فقد استفادت الدول الصناعية الكبرى وبعض دول الأسواق الناشئة من العولمة الاقتصادية فقد استطاعت تلك الدول أن تنتهز وتفتح أمام صادراتها أسواقاً جديدة وبالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية. وكما استفادت من العولمة الدول التى استطاعت أن تقرر مصيرها بنفسها وترسم برامجها اعتماداً على نفسها، بعيداً عن املاءات مؤسسات بريتون وودز. وكذلك الدول التى استطاعت أن تلعب دوراً ايجابياً وناجحاً فى جذب العمليات الاستثمارية وفى توزيع الموارد دون إيلاء

ذلك لقوى السوق وحدها.

وباستثناء دول قليلة جداً، مثل ماليزيا وإندونيسيا، فإنّ جلّ الدول الإسلامية لم تستفد من الجوانب الموجبة للعولمة.

وفى الجوانب الآخر فإنّ العولمة لم تسعد الملايين البشر. بل أدت العولمة إلى تدهور أوضاعها نتيجة لتراجع فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة وأصبحت حياة الطبقات الضعيفة أقلّ أماناً إذ فقدوا القدرة على التعايش مع الواقع الجديد الذي فرضته العولمة الاقتصادية. كما ساءت حياته السياسية بتدهور النظم الديمقراطية والتعدي على ثقافتهم.

وبهذه الصورة لم تفشل العولمة فى ترقية النمو وتخفيض الفقر فحسب، بل عمقت الفقر وعدم الاستقرار.

فقد صارت العولمة كارثة للدول النامية ومصدر عدم استقرار سياسي للدول المتقدمة. فالدول النامية تقاسي من مآسي التدهور الاقتصادي والاجتماعي، كما أنّ الدول الغنية تواجه التحولات السياسية التى يقودها فقراؤها والطبقات الوسطى. فالوضع الآن أشبه بالأوضاع فى الثلاثينيات من القرن الماضى حين واجه العالم الكساد الكبير وتضاعف معدلات البطالة فى الدول الصناعية. والآن يقف النظام الرأسمالي فى مفترق الطرق، فقد تم إنقاذه من قبل من خلال النظرية " الكينزية " التى قضت بسمى المالية الوظيفية ... ثم ماذا بعد العولمة ؟.

إنّ أهمّ الأدوات التى استخدمتها العولمة هو تحرير التجارة وأسواق المال. وهنا تهدف العولمة إلى إزالة تدخل الدول فى الأسواق

المالية والحواجز التجارية. لقد صادف تحرير التجارة دعم بعد النخب فى الدول الصناعية. ولكن لدى استقرار آثار وتبعات التحرير على الدول النامية والفقراء والطبقات الوسطى فى الدول الغنية نفق على أسباب ومبررات المعارضة العارمة التى قوبلت بها اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية فى كل من واشنطن وسياتل وكذلك الاجتماعات السنوية لمجلس المحافظين لمؤسسى بريتون وودز فى براغ وواشنطن... الخ.

من المفروض، نظرياً، أن يساعد التحرير على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحريك الموارد من النشاطات الأقل إنتاجية وأقل تفاعلاً مع حركة التحرير إلى النشاط أكثر استجابة لها وتتمتع بإنتاجية أعلى. أما حركة التحرير التى يتم من خلالها تحريك الموارد إلى مجالات الإنتاجية التى تتمتع بإنتاجية متدنية فلن يستفيد الاقتصاد من تحرير التجارة. لذا ففى ظل المنافسة العالمية فإنّ الأثر المباشر للتحرير هو انهيار القطاعات الإنتاجية الوطنية ذات الكفاءات المتدنية مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادية.

لذا نلاحظ أن أكثر الدول المتأثرة سلباً بالعولمة هى الدول النامية التى فشلت فى تطبيق أدت إلى إرتفاع أسعار الفائدة. أما الدول التى استفادت من تحرير التجارة فهى الدول التى سلكت نهج التآني والتدرج فى إزالة الحواجز الحمائية والتأكد من توفير الموارد الكافية لخلق وظائف جديدة نتيجة للانفتاح نحو الأسواق الخارجية. ويعزى نجاح

دول شرق آسيا فى الاستفادة من الانفتاح لاتباعها سياسات التدرج المتناسقة، بذلك استطاعت فتح الأسواق الخارجية أمام صادراتها مما أدى إلى النمو السريع لاقتصاداتها.

وعليه فإنّ تحرير التجارة وإزالة الحواجز الحمائية قد يفشل فى تحقيق الأهداف المعقودة عليه فى رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة إذا لم يتم تحرير قطاع الصادر وفرض إجراءات حماية كافية للقطاعات الإنتاجية التى قد تتعرض إلى منافسة من السلع المستوردة، وتمثل ذلك السياسات إلى تتبعها الدول الكبرى والتى أدت إلى فشل دورات اجتماعات مجلس منظمة التجارة العالمية، خاصة لدى تناول الموضوعات المتعلقة بحماية المنتجات الزراعية والمنسوجات.

ثانياً : تحرير أسواق المال والانفتاح على الأسواق المعولمة:

يعتبر تحرير أسواق المال أكثر خطورة من تحرير التجارة. فإنّ الدول التى حاولت تحرير أسواق رأس المال واجهت أزمات حادة، بما فى ذلك بعض الدول الغنية. فإنّ انهيار مؤسسات الادخار والتمويل فى الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى كساد عام ١٩٩١م.

بالرغم من الدوافع الإيجابية لتحرير أسواق المال والانفتاح على الأسواق الخارجية، والمتمثلة فى رفع كفاءة القطاع المالى وزيادة قدراته على الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة فى تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ هذا المسار لم يخل من المخاطر الجسيمة التى أثرت سلباً على السلامة المالية للقطاعات المالية، وخاصة القطاع المصرفي، فى معظم

دول العالم. إذ واجهت المؤسسات المالية الدولية أزمات ومخاطر الانهيار، نتيجة للانفتاح على الأسواق المعولمة والعمل بالأدوات المستحدثة المعقدة وما واكبها من ارتفاع معدلات المخاطر للمصارف، منفردة وعلى مستوى القطاع ككل. إنَّ عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى على نطاق العالم "Contagion Effect".

إنَّ أهم أسباب الأزمات المالية وانهيار المصارف فى ظل التطورات السياسية والاقتصادية يعزى إلى تسارع الدول، التى واجهت تلك الصعاب، إلى التحرير المالى وإزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى خارج حدود بلادها، وإلغاء سياسات التمويل ونظم التحكم على أسعار الفائدة... الخ، قبل تهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها المالية للدخول فى الأسواق المعولمة، التى اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار والمخاطر المترتبة على التقلبات فى نظم أسعار الصرف والتباين فى أسعار الفائدة بين سوق وأخرى. وكان من أهم متطلبات تهيئة تلك الاقتصادات لمرحلة التحرير المالى والعولمة وضع قواعد وأسس جديدة لنظم الرقابة الفعالة للمصارف قبل الولوج فى عمليات التحرير المالى، خاصى تحرير حساب رأس المال. فقد كانت السمة الغالبة فى نشوء الأسواق المعولمة - كما تمت الإشارة إليه من قبل - هى إزالة القيود التى كانت تتحكم فى حركة رؤوس الأموال الأجنبية خارج الحدود الجغرافية.

وعليه فإن أسباب استفحال الأزمات المالية وسرعة انتشارها إلى الدول الأخرى تعزى إلى اتجاهات العولمة وانفتاح المؤسسات المالية على الأسواق الخارجية وسهولة انتقال رؤوس الأموال - خاصة قصيرة الأجل - من قطر إلى آخر وخاصة فى غياب قواعد الانضباط فى الأسواق المحلية وضعف الرقابة الرسمية والداخلية، بالإضافة إلى محدودية قدرات وكفاءة المصارف المحلية فى الدول النامية والناشئة، فى إدارة الموارد قصيرة الأجل، وقلة خبراتها فى التعامل مع الأدوات المصرفية المستحدثة.

ومن التحديات الكبرى التى واجهتها المؤسسات المالية، أيضاً، ضعف قدراتها على التعامل مع التطورات الهائلة فى أسواق رؤوس الأموال عقب ارتفاع أسعار النفط فى أوائل السبعينات، وتراكم فوائض أرباح الدول النفطية وبأحجام هائلة. فقد تصاعدت تدفقات القروض إلى الدول النامية والناشئة - خاصة فى أمريكا اللاتينية - قبل ظهور أزمة الديون فى النصف الأول من الثمانينيات. وكانت أحجام وسرعة تدفقات هذه الأموال فوق قدرة المصارف فى تلك الدول على استيعابها واستغلالها بكفاءة واحتراز، مما أدى إلى تراكم متأخرات الديون إثر عجزها عن مقابلة الالتزامات المستحقة، فتفاقمت أوضاع تلك المؤسسات المالية، واستفحلت مشاكل الملاءة المالية بها وانعكس على وجوده أصولها، وبالتالي اهتزت أوضاعها عندما تراجعت المصادر الخارجية عن مواصلة تقديم القروض لتلك البلاد. وهنا بدأ اشتداد الغضوط على الحسابات الخارجية للبلاد واختلال موازين المدفوعات.

وانعكست آثار ذلك سلباً على أوضاع المصارف التى واجهت ضغوطاً هائلة وانهيارات شاملة (Systemic Failures) فى القطاع المصرفى. ومن أخطر تداعيات تحرير أسواق المال فتح المجال للمضاربين فى أسواق الأسهم والعقودات وتحويل الموارد المالية فى الأسواق إلى المضاربات فى الأسهم والعقودات والتجارة فى المستقبل على حساب الموارد المالية التى يمكن تحويلها إلى القطاعات الإنتاجية وتجارة السلع. وقد أوضحت التقارير، الصادرة مؤخراً، أنّ أجهزة الاستخبارات الغربية تساهم بدورها فى استخدام أسواق المال المفتوحة فى عمليات غسيل أموال تجارة المخدرات واستخدام مواردها فى العمليات الاستخبارية إلى جانب خلق أزمات اقتصادية فى دول الأسواق الناشئة والدول النامية، مما يفتح لها مجالات أعمال استخبارية جديدة.

ونتيجة لتلك الأسباب وغيره من العوامل المتصلة بتعامل القطاع المالى مع تطورات الانفتاح، شهد العقدان الأخيران من القرن الماضى اهتزازاً كبيراً، وغير مسبوق، فى أسواق المال الدولية فى التاريخ المعاصر. وكنت هذه الأزمات، التى طالمت قطاعات واسعة فى أسواق المال الدولية والمحلية، بالغة الأثر على النظم المالية الدولية، من خلالها على توازن الاقتصاديات الكلية فى تلك الدول، إذ شكلت ضرورة التصدي لمواجهة تلك الأزمات أعباء مالية جسيمة على الميزانيات العامة، فى شكل تعويضات ودعومات للمصارف المتأثرة بتلك التطورات، إلى جانب إصدار ضمانات أو الاستيلاء على المصارف الآيلة للانهيار.

اقتصاديات الدول الإسلامية ومواجهة التطورات فى أسواق المال
والثورة التكنولوجية والمعلوماتية:

لم تكن المؤسسات المالية فى الدول الإسلامية بمنأى عن تلك
التطورات الخطيرة التى طالت أسواق المال المحلية والدولية، وما
لازمها من اختلال التوازن فى مفاصل الاقتصاديات الكلية، وبرزت من
خلالها العلاقة الوثيقة بين التطورات فى القطاع المالى، والتغيرات فى
أوضاع الاقتصاد الكلى جراء التعديلات التى طرأت على منهجيات
إدارة الاقتصاد فى الدول الإسلامية، خاصة فى مجالات السياسات
الاقتصادية والنقدية والمالية السبئية على الكبح المالى والتدخل المباشر
فى الرقابة على النظم المالية، خاصة فى تحديد أسعار الفائدة،
والسقوفات الائتمانية والنوعية، ثم التحول دون تدرج إلى سياسات
التحرير ورفع القيود على نشاط القطاع المالى وتحرر أسواق المال.
ومعلوم أن معظم الدول الإسلامية النامية والناشئة كانت تمارس
سياسات الكبح المالى والاعتماد على الأدوات المباشرة فى إدارة
الاقتصاد والسياسة النقدية، حسب مقتضيات الأيدلوجية الاشتراكية أو
اليسارية التى انتهجتها معظم الدول الإسلامية النامية والناشئة خلال
الستينات وجزء من عقد السبعينات.

وقد تم البدء فى عمليات التحرير المالى ومحاولة الانفتاح على
الأسواق الخارجية قبل تهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها المالية للتعامل مع
بيئة التحرير، فتعرضت الدول النامية والناشئة إلى الصعوبات والأزمات
الاقتصادية والمالية التى أوضحناها من قبل. وكانت ماليزيا وإندونيسيا

هما الدولتان الإسلاميتان من ضحايا الأزمة المالية التى واجهتها دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م كنتيجة لمخاطر الانفتاح غير المتوازن على أسواق المال الخارجية قبل تهيئة مؤسساتها المالية للتعامل فيها.

ومع دخول الألفية الثالثة واجهت المؤسسات المالية فى آسيا وأمريكا اللاتينية تحديات جديدة تتمثل فى حتمية مواجهة تداعيات العولمة، التى اتسعت مساحات تطبيقها بسرعة مذهلة، وما استبطنتها من تطورات فى ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصال، والمنافسة الشرسة فى أسواق المآل والخدمات المصرفية، محلياً وخارجياً، وتطورات فى تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع.

اليوم، ما زالت الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية، تعاني من تبعات التحول من سياسات الكبح المالى واستعمال الأدوات الرقابية المباشرة فى ظل تخطيط وتنفيذ مركزي، إلى مرحلة التحرير المالى واستخدام أدوات غير مباشرة، وتقليص دول الدولة فى إدارة الاقتصاد. إذ تم هذا التحول قبل تهيئة اقتصاداتها لعمليات التحول وخلق البيئة السليمة المعافاة من خلال إعداد تشريعات ووضع ضوابط وقواعد إجراءات جديدة تتواءم ومقتضيات المرحلة الجديدة، مما أدى إلى اختلال التوازن فى الاقتصاد الكلى وتراجع فى السلامة المالية للنظام المالى، ومواجهته لسلسلة من الانهيارات وضعف الملاءة المالية. كما حدث لنمور جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧م.

فى ظل مثل هذا الوضع الملىء بالأزمات الاقتصادية والمالية، دخلت الدول الإسلامية عهد العولمة التى بدأت تتغير بسرعة مذهلة،

مدفوعة بثورة التكنولوجيا وتقنية المعلومات والاتصالات، والتي تمخضت عنها ثورة فى نظم ووسائل عمل المصارف. إذ أخذت المصارف فى الأسواق المعولمة، تعتمد على الصيرفة الإلكترونية الشاملة، وفى ظل منظمة التجارة العالمية، أصبح التعامل مع الاقتصاد الدولي كوحدة واحدة، مترابطة تندمج فيها المؤسسات المصرفية والتجارية لتكون وحدات مالية وإنتاجية وخدمية عملاقة. وهنا أصبحت، وفى ظل المنافسة الشرسة، الغلبة للمؤسسات العملاقة التى تمتلك زمام المعرفة والتقنيات العالمية، والقدرة على مواكبة مقتضيات العصر واستيعاب معطيات تطورات العولمة، وعندئذ يكون البقاء لمن السمس أسباب القوة المالية، ووطن واكتسب التكنولوجيا الحديثة عبر التكاثر والدمج والتحالفات، وفق خطط استراتيجية تتكامل فيها إرادة التكاثر والتعاقد التى تمكنها من استغلال كل معطيات العولمة، والاستفادة من كل الفرص الإيجابية التى تتيحها، إلى جانب العمل على تأسيس البنى الذى يمكن اقتصاداتها للتأقلم مع بيئة العولمة التى أصبح إيقاف اندفاعها أو إبطاء خطاها أمراً مستحيلاً. وفى ظل مثل هذه الأوضاع، فلا خيار للدول الإسلامية سوى تهيئة هياكل اقتصاداتها وبيئة علم النظم المالية بالتماس أسباب التكنولوجيا والمعلوماتية، وبالترباط والعمل المشترك الواعي، وفق خطة استراتيجية تمكنها من تجاوز التهميش فى عالم لم يعد يعرف التقاعس أو التراخي عن مواكبة التطورات، والسعي نحو مدارج النمو والازدهار. فالاقتصاد اليوم — اقتصاد العولمة — اقتصاد جديد يركز على القدرة على التقاعس المحلي والإقليمي والدولي، فى

بيئة تسيطر عليها المنافسة الحرة، وفي ظل أسواق التجارة والاستثمار المفتوحة وفي مناخ تسود فيه حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأشخاص، وتباح فيه حرية التملك عبر الحدود.

إن أكبر التحديات التي تفرضها العولمة، هو ما تواجهه المصارف والمؤسسات الإنتاجية والخدمية اليوم من منافسة في عقر دارها، ونتيجة لأوضاع مصارف الدول الإسلامية الراهنة، فإنها سوف تقف مكتوفة الأيدي أمام الخطر الداهم، إذ أنها لم تنتهياً بعد لمواجهة مثل هذه الأخطار، بالرغم مما بذلته وما زالت تبذله السلطات النقدية والمصرية من اهتمام وجهد من أجل تطوير وإصلاح وتحديث القطاع المصرفي، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الدور المنتظر أن تلعبه القطاعات المالية في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وفي تحقيق استقرار الأسعار ورفع كفاءة أداء الاقتصاد، واعترافاً من جانب السلطات النقدية والمصرفية، أيضاً بارتباط قدرة المصارف على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة، بنجاح الإصلاحات الهيكلية والمالية للقطاع المالي المطلوبة لمواجهة تحديات العولمة؟ ولكن لن تجدي تلك الجهود القطرية المنعزلة كثيراً ما لم تتم تلك الجهود في إطار تكامل إسلامي. لذا فإن الدول الإسلامية لم تحقق بعد، المستوى المطلوب لمواجهة تداعيات العولمة ومقومات الاقتصاد المتشعب بالتقنية الرقمية، أو تبنى الاقتصاد القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتزامن مع هذه التطورات بروز مخاطر متنوعة ومستجدة، لم تسترِع اهتمام المصارف في العالم الإسلامي من قبل.

وتتمثل هذه المخاطر المتنامية في المخاطر التشغيلية، ومخاطر التنافس في أسواق تدار بأدوات مستحدثة ومعقدة، ومخاطر قانونية مرتبطة بالتعامل بأدوات مستحدثة وكيانات جديدة في داخل حدود جغرافية تختلف أطرها القانونية وبيئة العمل فيها.

٤/ الآثار الاجتماعية للعولمة على الأمة الإسلامية:

لم تكن تداعيات العولمة السالبة تداعيات العولمة السالبة على الحياة الاجتماعية للأمة الإسلامية بأقل خطورة من آثار العولمة الاقتصادية، فسلبت من نفوس اللاعبين في حلبة العولمة الجانب الاجتماعي والإنساني وأضعفت الوازع الديني وأصبح هم الناس ينحصر في تكريس نشاطهم في جمع المال واستغلال كل الوسائل الممكنة في متابعة تحقيق الثراء والرفاه الذاتي. وافقدت تلك الخصائص الإحساس بمصالح الآخرين وولدت قيم الأنانية وحب الذات والشعور بالفجور. ونشأت عن ذلك جزر بين طبقات الأغنياء والفقراء أفضت إلى توليد الكراهية والحسد، وانتشار الأمراض النفسية للذين فقدوا وظائفهم وأعمالهم. وتمخض عن كل ذلك ارتفاع معدلات الجريمة مثل المخدرات والسرقات وتزييف العملات والمتاجرة بالأعضاء البشرية... الخ.

وفي ظل العولمة أخذت الأفكار الرأسمالية الإمبريالية تقضى على المكاسب الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، التي أخذت تنمو بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد اندثار الفكر الليبرالي وحل محله الفكر الاقتصادي الذي يدعم الرفاه. وفي ظل التوجهات التي تغذيها العولمة

والأفكار الامبريالية الجديدة التي تدعو إلى إنهاء دولة الرفاه، وحيث لا يرى النخب المستفيدة ن تلك الأفكار وجود مبرر لمجتمع الرفاه، ويعتقد دعاة هذه الأفكار أن على كل فرد تحمل قدر من التضحية حتى يكتسب وضعاً في حلبة المنافسة، لقد أخذت هذه الأفكار تغذي نمو العولمة بخطوات واسعة مصاحبة معها التداعيات الاجتماعية والاقتصادية مؤدية إلى اتساع الفروقات المطردة لتعمق الفجوات في الدخول وفي مستويات النمو الاقتصادي بين الدول والفوارق بين الطبقات الاجتماعية حتى أصبح حوالي (٣٥٨) مليارديراً في العالم يستحوزون على أكثر مما يمتلكه حوالي ٢٥ ملياراً من البشر في العالم، كما يستحوزون على ٨٤% من التجارة الدولية، ويستأثرون ب ٨٥% من مجموع مدخرات العالم.

ومما يهدد الاقتصاد الدولي في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي أن أسواق المعاملات المالية بما في ذلك المضاربات في الأسهم والعقود والتجارة في المستقبل تستحوذ عشرين ضعفاً مما تستحوذ به القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، وتجارة السلع في العالم، مما يهدد بتصاعد معدلات البطالة وتراجع النمو الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير السلع الصناعية والزراعية. لذا أخذت الفوارق بين الدول وبين الطبقات والفئات الاجتماعية تتسع. حيث تعيش الأغلبية الساحقة من السكان، خاصة سكان الريف، على هامش الحياة. وباستقراء مسار العولمة ونمو الأفكار الليبرالية المنفضمة عن الدين التي تغذي اندفاع العولمة، وتسارع التطورات التكنولوجية

والمعلوماتية التي تمكن المؤسسات العملاقة عابرة القارات من التوسع، يتأكد آثارها المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

فإن الأفكار الإمبريالية والرأسمالية المنفصمة عن الدين، تعمق سلبيات العولمة خاصة آثارا على المجتمعات الريفية التقليدية التي لا تستطيع مواكبة التحولات التي تفرزها العولمة. لذا تواجه العولمة الآن هجوماً من المجتمعات المتعددة ممن تضررت مادياً واجتماعياً من السلبيات التي تفرزها العولمة، إلى جانب تقلييلها من شأن القيم التقليدية الموروثة، ومساعدتها على نمو الحضر على حساب المجتمعات الريفية التقليدية. والمؤسف أن الدوائر التي تدير العولمة والنخب المستفيدة منها يعبرون عن ارتياحهم من نتائج العولمة، ولم يهتموا بعد بالنتائج السالبة. ترى المجتمعات المتضررة أن العولمة تعني استبدال دكتاتوريات النخب بدكتاتوريات رأس المال الأجنبي. ومعلوم أنه إذا فشلت الدول في الإيفاء بمتطلبات وبشروط التي يملها عليها صندوق النقد الدولي وأباطرة أسواق المال فلن يتأهلوا للحصول على التدفقات المالية مما يهدد الدول النامية — منها الدول الإسلامية — بالتنازل عن جانب من سياداتها الوطنية للسماح لها باستقبال تدفقات من أسواق المال، بما في ذلك مصادر المضاربين الذين ينحصر اهتمامهم في تمويل قصير الأجل أكثر من تمويل للتنمية طويل الأجل. فالدول النامية لا تملك الخيار إلا الخضوع لاملاءات أسواق المال. لذا نرى أن دول شرق آسيا التي استطاعت تجاوز هذه الأسواق تميزت بمعدلات نمو عالية مع تحقيق

عدالة فى التوزيع والنجاح فى تخفيض حالات الفقر بمستويات أعلى من تلك الدول التى ارتبطت ببرامج صندوق النقد الدولي.

أما الهجوم العارم على العولمة من منظمات المجتمع المدني ومن المجتمعات الريفية والدول النامية المتضررة من سلبيات العولمة، بدأ الآن الاتجاه إلى الاعتراف بالمشاكل التى أفرزتها العولمة، ونمو للإرادة السياسية لعلم شيء. فالولايات المتحدة نفسها اعترفت بأن ترك النمو المتسارع للأسواق المالية، التى أخذت تستحوذ جل الموارد المالية الدولية، دون ضوابط تشكل خطراً على استقرار أسواق المال العالمية.

هذا وإن الأزمة المالية التى اجتاحت أسواق جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧م، وامتدت ذيلها إلى الدول الكبرى، أفضت إلى الاعتراف بخطأ الضغوط المالية التى مورست على دول جنوب شرق آسيا. والتى أدت إلى انهيار الأسواق المالية وتدهور عملاتها.

ويمكن تلخيص أهم تداعيات العولمة الاقتصادية فيما يلي:

١- تدهور نمط توزيع الدخل ضد مصلحة الدول الفقيرة ولصالح النخب الغنية فى الدول المتقدمة نفسها.

٢- توسع الاستثمارات المالية فى أسواق المضاربات والمشتقات على حساب الاستثمار فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة مما يهدد نمو القطاعين الصناعى والزراعى والاقتصاد ككل.

٣- انتشار البطالة نتيجة لتدني الاستثمار الصناعى.

٤- تنامي الفجوة فى معدلات الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة.

٥- البطء فى تحرير التجارة العالمية فى القطاع الزراعى والأنسجة

التي تتمتع الدول الفقيرة فيها بميزات أكبر بسبب رفض الدول الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي التراجع عن السياسات الحمائية للقطاع الزراعي والمنسوجات.

٦- إحتكار التكنولوجيا الحديثة والمعلومات وعلوم الاتصال بواسطة الدول الكبرى أدى إلى حدوث فجوة تكنولوجية بين الدول الغنية والفقيرة نتج عنها تهميش الدول الفقيرة وتنامي معدلات الفقر وعدم قدرتها على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

٧- تحرير أسواق المال أدى إلى تحويل الموارد المالية فى الأسواق إلى المضاربات فى الأسهم والعقودات الوهمية على حساب الموارد التي يمكن توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية. وأثر ذلك على مستوى البطالة.

٨- استخدام موارد أسواق المال فى غسيل موارد المخدرات. نخلص مما تقدم أن العولمة الاقتصادية تحمل فى طياتها بذور التقدم وتنامي الثروات للدول التي استطاعت أن تمتلك زمام التكنولوجيا الحديثة والقدرة على الهيمنة على أسواق السلع والمال. وفى ذات الوقت تحمل العولمة بذور الظلم إلى الدول والأقاليم، وداخل الدولة الواحدة بين النخب الغنية والمحظوظة والطبقات الضعيفة والمهمشة كما تحمل بذور الفقر والمرض والتهميش للدول الفقيرة فى العالم الثالث. وعمقت العولمة وكرست كل مفاصل الرأسمالية المادية.

لكل ذلك تحل قضية العولمة اهتمامص فائقاً فى كل المحافل الدولية وعلى المستوى الأكاديمى والإعلامى. كما نالت قضية العولمة اهتمام علماء الاقتصاد والسياسية والفلاسفة والمهتمين بالشئون البيئية والاجتماعية، ولا غرو فى ذلك، فإن ذبول العولمة تجاوزت حدود القضايا الاقتصادية والسياسية لتصل آثارها المدمرة إلى مجالات الثقافة والبيئة وإضعاف الوازع الدينى والعلاقات الاجتماعية والقيم الإسلامية الكريمة الموروثة بين الشعوب.

ثم تولدت عن هذا الاهتمام الكاسح بتطورات العولمة مواجهات شعبية وفئوية. وتعالّت الصيحات ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية ومؤسستى (بريتون وودز) واجتماعات قسم الدول الصناعية الكبرى. واستطاعت جموع المتظاهرين إزعاج تلك الاجتماعات وإفشالها. وفى الجانب الآخر بدأ الاقتصاديون والسياسيون يبحثون عن المخارج من مأزق العولمة، وتنادوا إلى مؤتمرات وندوات. وبدأت التكتلات الإقليمية، السياسية والاقتصادية تستجمع قواها لمناهضة العولمة وتنسيق المواقف لدرء مخاطرها أو خلق منافذ تتيح لها لعب دور إيجابى ومؤثر فى حلبة العولمة.

لكن بالرغم من كل ذلك فإنّ الدول الإمبريالية والنخب المستفيدة من العولمة سائرة فى دعم آليات وإمكانات العولمة غير مبالية لصيحات الفقراء ومواجهات العلماء والكتاب.

رابعاً : آثار العولمة السياسية على الأمة الإسلامية:

الأمة الإسلامية فى ظل النظام العالمي الجديد:

يتضح من تحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية التى شهدتها العالم خلال القرن الماضى مدى تعرض الأمة الإسلامية للتهميش الاقتصادي والاضطهاد والإذلال السياسى فى أبشع صوره، بما فى ذلك الإبادة الجماعية فى فلسطين والعراق. واستغلت تلك القوى المعادية فى صراعها حالة تفكك الأمة الإسلامية وغياب الإرادة السياسية القويى لدى حكامها، وعدم قدرتهم على توحيد الرؤى وجمع الصف الإسلامى.

واعتقد أن ما تم وما يدور الآن من مؤامرات وتكتلات ضد الأمة الإسلامية لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الحرب الصليبية وصراعاتها ضد الأمة الإسلامية والتى بدأت منذ العصور الوسطى. وتتخذ هذه الصراعات فى كل مرحلة من مراحلها أساليب وتدابير مختلفة تتواءم وتتفق مع الظروف والمعطيات الدولية الماثلة.

فقد استغلت قوى الاستعمار الأوربية انحسار المدى الإسلامى وضعف خلفاء الدولة الإسلامية فقامت باستنزاف ثرواتها وتهميش حضاراتها وهويتها.

ففى نهاية الحرب العالمية الأولى تم تفكيك آخر ما تبقى من الخلافة الإسلامية وتجزئتها إلى أقطار ودويلات وممالك ومحميات استبقتها تحت نفوذها.

والآن تستغل القوى الصليبية فى صراعاتها مع الإسلامية الظروف الدولية المواتية تحت ظل الأحادية القطبية - النظام العالم

الجديد - والتفوق العلمي والاقتصادي والسياسي والعسكري، إلى جانب تفكك الأمم الإسلامية وضعفها السياسي والعسكري. وتستخدم تلك القوى في صراعها ضد الأمة الإسلامية، إلى جانب قواها العسكرية والاقتصادية، وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسستي بريتون وودز والمؤسسات المالية الأخرى، وتفرض على هذه المؤسسات استخدام المعايير المزدوجة في تعاملها مع الدولة الإسلامية.

وصف السيد/ دينس هاليداي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة السابق الرئيس الأمريكي جورج بوش (في دور نظمها نقابة الصحفيين المصريين مؤخراً) بأنه الدكتاتور الأكبر للنظام العالم لتورطه في الجرائم التي ترتكب بالعراق وفلسطين وأفغانستان.

وقال هاليداي إن الأمم المتحدة صارت الآن أداة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة لذلك يجب على العالم أن يرفض دورها باعتبارها أداة لبسط الهيمنة الأمريكية.

وأضاف هاليداي أن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض نظم بعينها في الشرق الأوسط حتى لا تهدد المصالح الأمريكية كما تهدف إلى فرض هيمنتها وليس الديمقراطية كما تدعى وتسعى لاستثمار تلك الهيمنة باستنزاف الموارد الطبيعية للعرب وفي مقدمتها النفط.

وشبه هاليداي الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي بأنها (تسونامي أمريكي) مضيئاً أن الولايات المتحدة عند عزوها للعراق رفعت شعار (الصدمة والرعب) مما يندرج تحت قائمة (إرهاب الدولة) وأن النتائج التي أسفرت عنها عملية غزو العراق تعد إنتهاكاً صريحاً

لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى. وأكد أن المقاومة العراقية تمارس حقها المشروع لتحرير وطنها وميثاق الأمم المتحدة ينص على حق الأفراد في الدفاع عن النفس في ظل الاحتلال! (انتهى حديث هاليداي).

وبعد أن استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قواها العسكرية في إحداث المجازر البشرية البشعة في العراق وأفغانستان وتمكين الصهاينة من احتلال فلسطين وتذليل شعبها، بدأت ترفع عصا التهديد على دول إسلامية أخرى مثل السودان وسوريا وإيران.

وفي إطار صراعها ضد الأمة الإسلامية وإخضاعها تحت سيطرتها تقوم القوى الصليبية بدعم وتقوية الكيان الإسرائيلي لتكون بؤرة لعدم استقرار دائم في الوطن الإسلامي. وتوفر لها كل مقومات التفوق على العالم الإسلامي وذلك بمدّها بالمال وكل أنواع الأسلحة المتطورة. وفي حين تقوم دولة الكيان الإسرائيلي بامتلاك وتطوير الأسلحة النووية والكيمياوية الفتاكة تقوم تلك القوى بحرب إبادة على العراق تحت زعم إبادة أسلحة الدمار الشامل، وفي ذات الوقت تحول دون امتلاك إيران للسلاح المتطور. وبكل أسف يحدث كل ذلك تحت سمع وبصر قادة الدول الإسلامية.

الخلاصة:

إنَّ مواجهة المخاطر التى تحدى بالأمة الإسلامية فى إطار مرحلة جديدة من الصراع ضد الأمة الإسلامية، والتى تعتبر أخطر مراحل صراع الصليبية ضد الإسلام فى ظل العولمة والأحادية القطبية، يتطلب من الأمة الإسلامية وقفة لمراجعة مواقفها إزاء التطورات الخطيرة التى تطالها. وفيما يلي سوف أ طرح المواقف المطلوب اتخاذها إزاء مواجهة المخاطر التى تواجه الأمة.

منظمة المؤتمر الإسلامى:

أما توسع نطاق العولمة وما تستبطنها من المنافسة الشرسة وغير المتكافئة لم يعد أمام الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية سوى اللجوء إلى ملاذ التكتلات الاقتصادية والسياسية والاحتفاء بالكيانات الكبرى. وقد بادرت الدول الصناعية الكبرى ودول الأسواق الناشئة إلى إنشاء التكتلات الإقليمية لدعم مراكزها الاقتصادية واكتساب القدرة على التحكم على الأسواق، لذا برزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى العالم أهمية التكامل الإقليمي كإطار مؤسسى للتعاون الاقتصادي والعمل المشترك للتنمية الاقتصادية وتطوير التجارة البينية.

التكتلات الإقليمية:

وكأول بادرة فى هذا السياق اجتمعت ست دول أوروبية فى روما عام ١٩٥٧م وتم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التى اتسعت لتضم (١٢) دولة أوروبية بما فى ذلك بريطانيا وجمهورية إيرلندا، ثم تطورت لتتحول إلى اتحاد أوروبى ونظام نقدى جديد وبرلمان أوروبى

ورئاسة دورية للاتحاد. وفى النصف الأول من الستينيات قامت منظمة الوحدة الأفريقية لتمثل المظلة السياسية للعمل السياسي المشترك، ثم تم إنشاء اللجنة الاقتصادية الإفريقية لتغطي التعاون فى المجالات الاقتصادية. وفى عام ١٩٦٧٨م قمت منظمة سيان (NAFTA) فى آسيا ثم توالى قيام منظمات التكامل الاقتصادي فى أمريكا اللاتينية ومنظمة اتحاد التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA).

وفى ظل التطورات والتحولات الكبرى التى شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضى وتوسع نطاق العولمة وما تستبطنه من المنافسة الشرسية وغير المتكافئة، لم يعد أمام الدول سوى خيار اللجوء إلى ملاذ التكتلات الاقتصادية والسياسية للاحتماء بالكيانات الكبرى. لذا تعاضد دور هذه التكتلات الاقتصادية، خلال العقدين الآخرين من القرن الماضى، حيث تطورت تلك المنظمات فى أوروبا وآسيا وفى الأمريكتين لتواكب التطورات فى أسواق السلع والمال الدولية، التى سيطرت عليها منافسات حادة، والاستفادة القصوى من ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية التى أصبحت الآلة المحركة للإنتاج والتوسع للسلع المتطورة والخدمات الاجتماعية والمهنية وفى مجال الأعمال والصرافة. وأصبحت مواكبة هذه التطورات المذهلة فى مجالات الإنتاج والتوزيع، والقدرة على الاستفادة من منتجات ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصال تشكل الأساس للتعايش مع متطلبات المجتمع الدولى، دون عزلة سياسية أو تهميش اقتصادى، إذ لم تعد للعواطف الفياضة والمفاهيم النبيلة والمبادئ السامية التى تسيطر على

أجواء المحافل الدولية أى أثر فى يذكر فى العلاقات الدولية على أرض الواقع، بل اتسمت القرارات التى تصدرى تلك المحافل بازدواجية المعايير. وإنَّ المصالح القومية الضيقة وقصيرة الأمد، هى التى تحرك تلك العلاقات وتحكمها. وتتعاظم قوة تلك العلاقات فى حالات الندول التى تتمتع باقتصادات قوية وتمتلك مؤسسات تجارية ومالية قادرة على التنافس فى الأسواق الدولية واختراق الحدود الجغرافية للوصول واستحواد مواقع فى الأسواق الخارجية.

لذا إزاء هذا الوضع لم يعد أمام الدول الإسلامية سوى خيار التجمع فى كتل اقتصادي وسياسي لحماية بلادها من المخاطر السياسية واقتصادية التى تحيط بها من كل جانب.

لذا قامت الدول الإسلامية بإنشاء المؤتمر الإسلامى فى جده. وعلى خلفية التطورات الدولية المتلاحقة والمتسارعة أصبح التكامل الإقليمى يمثل الإطار الأنسب والمتاح لتحريك الجهور الإسلامية لإحداث التحول المنشود، ومن خلاله محاصرة المشاكل الخارجية التى تعترى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وتوفير الحماية المطلوبة الكافية من المؤامرات التى تحيكها الصليبيون والصهاينة. كما أنَّ التعاون الإقليمى يمثل السبيل الأوفق لإزاحة سياج التهميش الاقتصادى والعزلة السياسية عن كاهل الدول الإسلامية، خاصة بعد أن أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية السمة الغالبة فى المجتمعات الدولية.

يتطلب من الأمة الإسلامية إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامى أو إنشاء منظمة جديدة لتمثل إطاراً فاعلاً للعمل الإسلامى

المشترك وقابلة لتحويلها مستقبلاً إلى اتحاد إسلامي جامع ويمكن الاستفادة فى ذلك من تجارب المنظمات الإقليمية القائمة. فإن قدرة الأمة الإسلامية على التحرك الداخلي فى إطار تكامل جماعي تمثل إحدى أهم التحديات التى تواجهها. وتكمن مواجهة ذلك التحدي فى قدرة المنظمة على التغلب على العوامل التى أدت إلى فشل المحاولات التى بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية فى تحقيق أهدافها وحماية الدول الإسلامية من المخاطر السياسية والاقتصادية التى تواجهها وتهدد بقاءها كأمة ذات رسالة فى عالم اختلف فيه موازين العدل.

ويمثل نجاح الاتحاد الأوروبى ومنظمة أسيان (ASEAN) فى آسيا المفتاح للتطورات الاقتصادية التى شهدتها القارتان. فإن منظمة أسيان تعتبر إحدى أنجح التكتلات الدولية، ويمثل ما حققته فى الساحات الاقتصادية والسياسية أكبر إنجاز فى الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث استطاعت أن تحقق استقراراً سياسياً وأمنياً فى المنطقة التى كانت تمثل من قبل بؤرة الاضطرابات السياسية، وقد تحقق ذلك بفضل الأسس والمبادئ التى اتبعتها الدول الأعضاء فى المنظمة فى تسيير أمور المنظمة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات السياسية البينية والتعاون الاقتصادى إلى جانب توفر العزيمة والإرادة السياسية القوية والرغبة الصادقة فى التعاون والعمل المشترك فى تحقيق أهداف المنظمة. تلك المبادئ التى تنبع من صميم تقاليد وإرث المنطقة، خاصة عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى، أو مس سيادتها، والعمل على حل

المشاكل السياسية والخلافات البينية بالطرق السلمية.

وفى مقابل ذلك النجاح المتميز الذي حققته منظمة (ASEAN) نجد جامعة الدول العربية تفشل فى تفعيل مؤسساتها الاقتصادية والسياسية لتمثل الكيان المتين الذي يمكن أن يحقق الملاذ الآمن لدول العربية ضد تحديات التهميش التى تفرضها العولمة والأحادية القطبية والوقوف بصلاية أمام المؤامرات التى تحيكها قوى الاستعمار.

فيما يلى يمكن تلخيص أهم التحديات التى تواجه المؤسسات الاقتصادية التابعة للجامعة العربية والتى تحدّ من قدراتها على مواكبة معطيات عصر العولمة وتجاوز تداعياته أو تعوق تهيئتها للتعاون والتكامل وخلق الملاذ الآمن للأمة العربية:

١- ما زالت الاقتصادات العربية ومؤسساتها الإنتاجية والمالية تعاني من تراكمات وتداعيات المشاكل التى نتجت عن التحول من سياسيات الكبح المالى والتحكم بالأدوات الرقابية المباشرة إلى سياسيات التحرير المالى - خاصة تحرير حساب رأس المال وأسعار الفائدة - قبل وضع الضوابط الاحترازية والتشريعات الملائمة لبيئة التحرير، كما ذكرنا سابقاً.

٢- تنامي فجوة التكنولوجيا والمعلوماتية بين الدول العربية وأسواقها، وبين الدول المتقدمة، والتى ما زالت فى توسع مستمر بالرغم من الجهود التى تبذلها السلطات النقدية ومؤسساتها المالية لردم وتضييق تلك الفجوة.

٣- قيام مؤسسات عملاقة فى الأسواق الدولية، وتزايد أهمية عمليات

الدمج والتملك عبر الحدود. بل أصبحت تلك المؤسسات تنافس المؤسسات العربية داخل بلادها.

٤- تنامي وتنوع المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، والتي لم تكن موضع اهتمام المصارف من قبل، منها مخاطر تشغيلية وقانونية، ومخاطر التعامل في أسواق تسيطر عليها المنافسة الحامية.

٥- إرتفاع المديونية الخارجية لمعظم الدول العربية، مما يحد من حجم تدفقات رؤوس أموال جديدة، وتنعكس آثارها على أوضاع الحسابات الخارجية في تلك البلاد، مما يؤدي إلى تشجيع هروب موارد النقد الأجنبي إلى خارج البلاد بحثاً من ملاذ أكثر أماناً.

٦- الضغوط التي تتعرض لها المصارف العربية في سبيل تطبيق تقنيات ومعايير العمل المصرفي الحديثة، وبما يتفق مع التطورات الحديثة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، وضرورة توفير الكوادر البشرية والإدارية المؤهلة لاستخدام طرق التسويق الفعالة التي تواكب مع السوق المعولمة، إلى جانب تطبيق قواعد الرقابة المالية والمحاسبية السليمة، والإفصاح وفقاً لمعايير لجنة بازل. هذه المتطلبات ضرورية للتعایش مع التطورات في الأسواق المالية، إلا أن استيفاءها يتطلب تكلفة مالية عالية تصعب مقابلتها على كثير من الدول والمؤسسات المالية العربية.

٧- ضعف الترابط والتعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات العربية لمواجهة هذه الأخطار بصورة جماعية وتكاملية.

٨- ضعف الأسواق المالية والسلعية فى الدول العربية. فإن حجم مجمل موجودات المصارف العربية تقل عن موجودات مجموعة يابانية أو أوربية واحدة. إن حجم الصادرات العربية غير النفطية لا يتعدى ١% من جملة الصادرات الدولية، وحجم التبادل التجاري بين الدول العربية لا يتعدى ١٠% من جملة تجارتها مع دول العالم. وأن الاستثمارات العربية البينية لا تتعدى ٢١٨ ملياراً من الدولارات فى العالم.

٩- فى جانب أسواق الأوراق المالية، فإنها ما زالت تنقسم بتخلف الأطر التنظيمية والتشريعية، وضيق الأسواق، ومحدودية أحجامها وأطرها، بالإضافة لافتقارها إلى الأدوات المالية الحديثة، وقلة عدد الشركات المدرجة فى سجل الأسواق. إلى جانب غياب المؤسسات المساندة وصناعة الأسواق، ومؤسسات الإيداع المركزي وشركات التسوية والمقاصة ومؤسسات الترويج.

لكل هذه المعوقات، كان تطوير أسواق الأوراق المالية فى معظم الدول العربية محدوداً جداً ويتمثل ضعف الأسواق الأولية فى الدول العربية فى تدنى نسبة الإصدارات الأولية إلى الناتج المحلى الإجمالى والتي لم تتعد ٤% كما لم تتجاوز نسبتها إلى القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص ١٥%.

يتضح مما تقدم أن النظم المالية العربية ومؤسساتها الإنتاجية مواجهة بتحديات كبرى، يتطلب تجاوزها تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، على مستوى الحكومات العربية والمصارف والمؤسسات

الإنتاجية والتجارية وجامعة الدول العربية، ومؤسساتها الاقتصادية والمالية. خاصة وأنّ دول العالم أخذت تتمحور حول تكتلات اقتصادية ومالية إقليمية، لتعظيم دور التجارة والاستثمارات البينية. فى ظل هذه التكتلات والاستثمارات عبر الحدود، بدأت الشركات الدولية فى الاندماج والاستيلاء لتكوين مؤسسات عملاقة عابرة القارات. ولذا، وأمام هذه التحديات، لا يمكن للدول العربية التأقلم مع معطيات العولمة وتحويل مهدداتها ومخاطرها إلى فرص حقيقية للنمو والازدهار، إلاّ من خلال إطار تكتل وتكامل اقتصادي حقيقي، ويبنى من خلاله، وبه اقتصاد إقليمي قوي، ومؤسسات مالية وإنتاجية قادرة على الصمود أمام المنافسة الشرسة التى تفرضها ضرورة التعامل فى الأسواق المعولمة. وإن تحقيق ذلك يعتمد على تعاون استراتيجي مثمر، وقادر على تمكين المؤسسات المالية العربية من بناء تلك القدرات.

هكذا فشلت مؤسسات التعاون الاقتصادي التى أنشأتها جامعة الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية، والتى لم تزل ضعيفة بالمقارنة مع القدرات المالية والإمكانيات الطبيعية المتوفرة، وبالرغم من العزيمة القوية والرغبة الأكيدة لرؤساء الدول والملوك فى التعاون العربى، وتقوية أواصر الترابط والتكاتف، والتى عبرت عنها قرارات القمم المنعقدة بشأن تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والمناطق والمنظمات العربية الاقتصادية الحرة. ولكن بكل أسف فإنّ الأداء فى هذه المؤسسات لم يرتق بعد إلى مستوى طموحات الحكومات، فى خلق كيانات اقتصادية قادرة على توليد تعاون اقتصادي مالى فعّال بين الدول العربية ومؤسساتها المالية.

إنعكست آثار ضعف الأداء في مؤسسات الجامعة العربية على
ضمور نمو التجارة العربية البينية والاستثمار المشترك، وتضاؤل
التعاون المالي بين المصارف والأسواق المالية العربية. ويعود هذا
الضعف في أداء مؤسسات الجامعة العربية إلى عدة عوامل أهمها ما
يلي:

- ١- التطورات السياسية والأمنية الدولية والإقليمية خاصة مشلة
فلسطين، خلال الفترات الماضية استوعبت جل نشاط الجامعة
وإهتماماتها وذلك على حساب الرعاية المطلوبة للتعاون العربي في
مجالات الاقتصاد والمال والتجارة.
- ٢- الخلافات الأيدولوجية بين بعض الدول أدت إلى فتور العلاقات
والنظم العربية مما جعل مجال التعاون العربي الاقتصادي
والسياسي محدوداً.
- ٣- ضعف الكيانات المالية في الدول العربية مالياً وهيكلية إلى جانب
غياب الأطر التشريعية المناسبة والمحفزة للاستثمار، جعل التعاون
بين المؤسسات العربية ضعيفاً.
- ٤- التفاوت بين مستويات الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي بين الدول
العربية وضعف المنتجات - غير النفطية - وعدم تنوعها
ومحدودية التعاون المالي - خاصة في مجال تمويل المصادر -
أعاق نمو التجارة البينية.
- ٥- تبنى عدد كبير من الدول العربية فلسفة مركزية التخطيط والكبح
المالي وتقليص دور القطاع الخاص - قبل التحول إلى تحرير

الأسواق - قفل الباب أمام مبادرات القطاع الخاص فى مجال الاستثمار وتطوير مؤسسات القطاع المالى الخاصة القادرة على دفع التعاون البينى.

عليه فإنه بالرغم من مرور سنوات طويلة على بروز فكرة التعاون العربى، وبالرغم من المحاولات والقرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والتجارى العربى، وتوفر الأرضية الراسخة لتأسيس ودعم ذلك التعاون، فإن تلك القرارات لم تؤت ثمارها بالمستوى المطلوب فى المجالات التجارية والاستثمارية باستثناء بعض الهيئات العربية المشتركة - مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والهيئة العربية للاستثمار الزراعى، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربى، وبعض الشركات العربية المشتركة، مثل شركة سكر كنانة، والمؤسسة العربية المصرفية، والصناديق العربية القطرية فى كل من المملكة العربية السعودية والكويت، وصندوق أبوظبي بالإمارات المتحدة. حيث قامت هذه المؤسسات والصناديق بجهود مقدرة فى التنمية الاقتصادية فى الدول العربية.

إلا أن بالرغم من الجهد الذى بذلته هذه المؤسسات، والموارد الهائلة التى تدفقت من خلالها إلى كثير من الدول العربية، فإن نتائج ذلك الجهد لم تكن فى المستوى المستهدف، وذلك بسبب غياب البيئة الاقتصادية والهيكلية المواتية والداعمة للاستثمار فى كثير من الدول العربية المتلقية لتلك التدفقات. ويعزى ذلك إلى أن كثيراً من الدول العربية كانت تنتهج أسلوب التخطيط المركزى، ووجهت جل تلك الموارد إلى مؤسسات

القطاع العام التى تميزت بالأداء المتدنى، إلى جانب الاختناقات المرتبطة بضعف البنىات التحتية والنقص فى الكوادر الإدارية والفنية القادرة على إدارة تلك الاستثمارات بالكفاءة المطلوبة. والآن وتجاوباً مع التحولات التى استجذت فى الفكر الاقتصادى العربى، وبداية تراجع الدول العربية عن منهجية التخطيط المركزى للاقتصاد، وتقليص دور الدولة فى إدارة الاقتصاد، وتفعيل دول القطاع الخاص، والتوجه نحو التحرير المالى، وتوسيع مساحات الانفتاح الخارجى، بدأت الصناديق العربية - خاصة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى والبنك الإسلامى للتنمية - فى إنشاء نوافذ لتمويل مبادرات القطاع الخاص. ومن المؤكد أن تلعب هذه المبادرات دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية فى الدول العربية، مما يساعد على التعاون الاقتصادى والمالى العربى.

أما تجربة أفريقيا فى التكتل والتعاون إقليمياً وقارياً فقد باءت بالفشل وذلك بالرغم من الدوافع القوية التى دفعت الدول الأفريقية نحو التكامل الإقليمى، خاصة بعد الاقتناع بعدم جدوى الجهود القطرية المنعزلة لعمليات التنمية القطرية. فإن مشاريع التعاون والتكامل قد فشلت أيضاً فى تحقيق أهدافها وذلك نتيجة لعوامل محلية وخارجية نفصلها فيما يلى:

١- كانت القرارات السياسية للتعاون أو التكامل الاقتصادى قرارات فوقية، تم اتخاذها على مستوى الحكومات دون إشراك ممثلى الشعوب أو منظمات المجتمع المدني فى الدول الأفريقية المكونة للمنظمات الإقليمية، وبالتالي افتقدت الحكومات القدرة على

استقطاب الدعم الشعبي لمشروعات التكامل أو التعاون.

٢- ضعف وعدم فعالية عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول المنضوية تحت مظلة المنظمات، والجهود التنموية القطرية المعزولة عن برامج التنمية فى بقية الدول الأخرى. وقد تفاقم الوضع فى كثير من الدول الأعضاء بسبب الأزمات الاقتصادية التى واجهت عدداً كبيراً من الدول الإفريقية، خاصة فى أعقاب الأزمات الاقتصادية المصاحبة لصدمة البترول فى عام ١٩٧٣م وذيول الكساد الذى طال الدول الصناعية فى الثمانينيات من القرن الماضى.

٣- إفتقار مشاريع التعاون والتكامل الإقليمى إلى الإرادة السياسية القوية من قبل قادة الدول الأعطاء، وعدم انعكاس أهداف التكامل فى السياسات والخطط القطرية، وبذلك أضحت قرارات وبروتوكولات تلك المنظمات الإقليمية هياكل عديمة الأثر على واقع الحياة فى المنطقة، وفشلت فى تحقيق أهدافها فى التكامل والعمل المشترك لإحداث التحولات الاقتصادية المستهدفة.

٤- ضعف قدرة الحكومات على تسوية العلاقات المتوترة بين الدول الأعضاء قبل وبعد إنشاء المنظمات.

٥- تعدد منظمات اقليمية فى أفريقيا داخل الإقليم الواحد جعل من الصعوبة بمكان لكثير من الدول الأعضاء مقابلة الالتزامات المالية والاستحقاقات الأخرى التى تتطلبها العضوية فى أكثر من منظمة واحدة.

- ٦- شح الموارد المالية والكوادر البشرية المدربة المطلوبة لتسيير أعمال المنظمات الأساسية وتحقيق أهداف التكامل الإقليمي فى أحداث التحول الاقتصادى والاجتماعى المنشود.
- ٧- التفاوت فى قدرات الدول الأعضاء فى منظمة واحدة قلل من الاستفادة من الفوائد التى تحقق أو الأعباء التى تتحملها كل دولة من الدول الأعضاء أفقد بعض الأعضاء الحماس والرغبة فى الاستمرار فى العضوية.
- ٨- الأزمات الاقتصادية والتحول السياسى التى طالت العالم خلال عقدى الثمانينات والتسعينات انعكست سلباً على محاولات أفريقيا فى التكامل الإقليمي.
- ٩- الحروب الأهلية والإقليمية فى أجزاء كبيرة من القارة أفقدت القادة الإرادة السياسية القوية نحو التكامل.
- وبعد أن اتضح لقادة الدول الأفريقية فشل مشاريع التعاون والتكامل دون الإقليمي (Sub-Regional) ، التى تم إنشاؤها خلال العقود الماضية، فى تحقيق أهدافها فى احتواء التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى القارة، وإزالة حالة العزلة والتهميش التى طوقت أفريقيا بسياج من الحواجز عن العالم الخارجى، وأفقدتها القدرة على التعايش مع التحولات الاقتصادية التى طالت كل قارات العالم ولم تستطع أفريقيا التعامل معها تعاملًا موجباً. لذا بدأ قادة أفريقيا وسياسيوها ومفكروها يبحثون عن كيان بديل أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف التكامل القارى.

ولكن الجهود التى بذلت فى تحقيق التكامل على مستوى القارة قد باءت بالفشل وأن مبادرة (NEPAD) ما زالت تحت التجربة وأن احتمال نجاحها ما زال ضعيفاً.

يتضح من تجارب جهود التكامل التى بذلت فى كل من أفريقيا والعالم العربي إن من أهم أسباب عدم فعالية منظمات التكامل الأفريقي ضعيف الإرادة السياسية وعدم تأسيس أجهزة تنفيذية فعالة. فإن ضعف الإرادة السياسية بالنسبة لأفريقيا يعزى إلى الحروب الإقليمية التى حالت دون تأسيس العلاقات الودية بين الأقطار المجاورة والتى تعتبر من أهم متطلبات خلق رغبة فى العمل المشترك الفاعل وتبادل المصالح المشتركة مما يدعم ويعزز الإرادة السياسية القوية للعمل المشترك فى إطاء منظمات التكامل الاقتصادي والسياسي. هذا إلى جانب المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية التى كانت تواجهها الدول الإفريقية.

أما بالنسبة الدول العربية فإن ضعف فعالية الجامعة العربية وعدم فعالية مؤسساتها فيعزى إلى فتور العلاقات بين الدول العربية، بسبب الخلافات السياسية والأيدولوجية والتباين الكبير فى نظم الحكم وفى السياسات الخارجية والخلافات حول التعامل مع قضية فلسطين والمواقف المتباينة حيال حرب الخليج الثانية والثالثة ودواعيها ونتائجها. يتضح مما تقدم أن إعادة بناء منظمات التكامل الإسلامية والعربية وتفعيل دورها فى التكامل السياسي والاقتصادي يتطلب كأسبقية أولى توفير المناخ والبيئة المواتية لتأكيد الإرادة السياسية القوية النافذة والفاعلة لدى الدول الأعضاء.

إن أهمية إعادة بناء منظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية - كرافد هام - تكمن فى دورها المرتجاة لربط الأمة الإسلامية وتفعيل قدراتها البشرية والمادية وتقويتها ولتهيئتها لتلعب دورها المؤثر فى حلبة المنافسات القائمة بين الكتل الإقليمية. وحتى تكون قادرة على حماية الأمة الإسلامية وحضاراتها وهويتها من المخاطر والمؤامرات التى تحاك ضدها ومقاومة الهيمنة الإمبريالية التى ترمى إلى إخضاع البلاد الإسلامية تحت سيطرتها لنهب مواردها وتعرضها إلى المهانة والإذلال.

إن إعادة بناء المنظمات الإسلامية وتفعيل دورها تتطلب - إلى جانب الإرادة السياسية النافذة والعزيمة القوية - تحقيق المتطلبات والمقومات الهامة الآتية:

أولاً: إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامى لتكون نواة لاتحاد إسلامى. على أن تشمل عملية إعادة الهيكلة إنشاء أمانات فاعلة وقادرة على التفاعل مع التطورات فى الساحة الدولية وعلى الاستجابة إلى متطلبات التحولات السياسية فى العالم أهمها الأمانة السياسية والقادرة على تنسيق مواقف الدول الأعضاء حيال العمل الدبلوماسى المشترك.

ثانياً: تحديد مبادئ وأسس للتنسيق والعمل المشترك مع جامعة الدول العربية بمثابة رافد هام لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

ثالثاً: إنشاء برلمان العالم الإسلامى لسن التشريعات الملزمة لحكومات الدول الأعضاء لتوحيد الرؤى وتنسيق المواقف حيال القضايا الكبرى التى تهم الأمة.

رابعاً : أمانة اقتصادية للعمل على دعم التكامل الإسلامى
اقتصادياص وإنشاء منظمة التجارة الإسلامية.

خامساً: أمانة للبحث العلمى والتقنيات الحديثة وبناء القدرات
للعمل على وضع خطط لتطوير البحث العلمى فى الدول الإسلامية
وبناء القدرات.

سادساً: قيام الدول الأعضاء فى المنظمة بإعادة ترتيب
أوضاعها الاقتصادية والسياسية، لتبنى اقتصاداتها القطرية على أرضية
راسخة تؤكد الاستقرار الاقتصادى وتحقيق معدلات نمو عالية ونظام
مصرفى قوى قادر على مواجهة تحديات ومخاطر الأسواق المالية
الدولية المفتوحة خاصة مخاطر تحركات التدفقات المالية قصيرة الأجل.
وعليه فإن دور التكتل الإسلامى فى مواجهة التحديات التى
تفرزها العولمة أو تفرضها ظروف الأحادية القطبية يتطلب تهيئة الدول
الإسلامية لمواجهة تحديات العولمة. والمخاطر التى تستتبعها. وقد
لاحظنا أن القوى التى تسيطر على حركة المعطيات الدولية والمؤثرة
على التوجهات السياسية الدولية والمسيطرة على الأسواق العالمية هى
الدول التى استطاعت أن تبنى اقتصاديات قوية وسليمة واستطاعت أن
تواجه تداعيات العولمة والاستفادة من الميزات والحوافز التى تمنحها.
وأصبح التعامل مع الدول اقتصادياً وسياسياً يعتمد على القوة الاقتصادية.

ومن أهم متطلبات تحقيق اقتصاد قوى قادر على مواجهة
تداعيات العولمة تحقيق الاستقرار الاقتصادى والذى يعتمد على
الأرضية الاقتصادية الراسخة والقادرة على تمكين البلاد من مواجهة

تحديات العولمة وتجاوز التهميش والانكفاء على ذاتها.

ويعتمد تحقيق الأرضية الراسخة للاقتصاد الوطني:

١- الاستقرار الاقتصادي والذي تتوازن فيه العرض والطلب الكليان وتتحرك مؤشرات الاقتصاد فى توازن وتناسق داخلي . ويتطلب تحقيق ذلك إيجاد التناسق بين السياسات المالية والنقدية والذي يعتبر أهم متطلبات التوازن الاقتصادي والتناسق والتوازن بين مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرة والمتحركة. ومن متطلبات هذه التوازنات خلو البيئة الاقتصادية من التشوهات الهيكلية المؤدية إلى اختلال استقرار نظم أسعار الصرف غير الواقعية والمرنة والقيود على أسعار وحركة السلع والخدمات.

باستقراءنا للتطورات الاقتصادية فى العالم خلال العقود الثلاثة الماضية نجد أن السمات الحقيقية للأزمات والمشاكل الاقتصادية التى لازمت اقتصادات الدول طيلة تلك العقود، تتمثل فى اختلال التوازن فى الاقتصاد الكلي نتيجة للأزمات الاقتصادية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات والتى أشرنا إليها من قبل.

تزامنت هذه التطورات الاقتصادية مع تطورات سياسية وأمنية سلبية والتى ترادفت مع تداعيات التطورات فى الاقتصاد لتؤدي إلى تراجع فى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي جراء التدهور فى أداء القطاعات الإنتاجية مما حال دون استفادة البلاد الإسلامية من مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة واستغلالها فى النمو الاقتصادي ورفع مستوى الحياة للشعب.

وصل التدهور الاقتصادي فى العالم الإسلامى قمته فى عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينيات. وذلك بالرغم من المحاولات الجادة التى تمت من خلال برامج إصلاح اقتصادى وبرامج التحرير الاقتصادى والذي تم تنفيذها خلال التسعينات والثمانينات فى إطار الاتجاه الدولى العام نحو الإصلاح الاقتصادى لمواكبة التحولات فى الفكر الاقتصادى وعندئذ والتي أشرنا إليها من قبل.

وعليه فإن قدرة الدول الإسلامية على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى وتعميقه بسد الثغرات التى قد تعرض الاقتصاد للتراجع أو للهزات تعتبر أمراً هاماً لمستقبل البلاد السياسى والاجتماعى وقدرة البلاد على مواجهة تحديات العولمة.

ومن أهم أخطر هذه الثغرات التى قد يعرض اقتصاديات الدول الإسلامية لهزات عنيفة وتذبذب فى معدلات النمو ومخاطر الركود، التراجع فى الإيرادات العامة نتيجة لتخلف مصادر الإيرادات وعدم تعظيم دورها فى موارد الميزانية العامة. ويمكن تحقيق الهدف عن طريق كسر جمود الموارد وضعف الادخار الوطنى من خلال برنامج لعمليات تحديث شاملة فى الدوائر المدرة للموارد. وذلك عن طريق استخدام التقنيات الملائمة وتوسيع دائرة التدريب والتأهيل على استيعاب تكنولوجيا المعلومات وبناء شبكات نظمها المتكاملة. إضافة إلى الأخذ بأساليب الإدارة الحديثة وتطوير نظم المتابعة والرصد والتحليل. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أن يشمل التحديث القطاعات الانتاجية والخدمية المدرة للدخول على وجه الخصوص من أجل زيادة الدخل.

هذا وإنّ حسن توظيف المدخرات والأصول الموجودة والمتمثلة فى رؤوس المال يحتاج إلى جرعات جديدة ومقدرة من التقنيات والمعرفة المتطورة. وسوف نتناول هذا الجانب عند تناولنا تحديات ترقية البحث العلمى فى الصفحات القادمة إن شاء الله.

هذا وعليه فإنّ استدامة الاستقرار الاقتصادى، والتي اعتبرناها من أهم الركائز التى يعتمد عليها صمود البلاد الإسلامية أمام العولمة وتجاوز تداعى الهيمنة، يتطلب وجود نظام مصرفى قوى مستقر، قادر على القيام بدوره فى الوساطة المالية وتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلى وقادر على مواجهة امتصاص الصدمات الخارجية. ولا يتوقع أن يلعب النظام المصرفى غير سليم الدور المناط به فى حركة الاقتصاد وفى منظور الرؤية التى تفرضها تطورات وتحديات الألفية الثالثة والعولمة، وخاصة تواجده النظم المصرفية فى الدول الإسلامية من المنافسة الحادة فى سوق الصناعة المصرفية، وما تعرض له من مخاطر وصدمات خارجية. إن تحقيق نظام مصرفى سليم يعتمد بدوره على استقرار الاقتصاد الكلى والذي لا يولد صدمات تؤثر على جودة أصول المصارف أو تخلق ربكة وعدم استقرار فى أسواق الصناعة المصرفية، فتؤثر على مواردها وملاءتها المالية، وقدرتها على القيام بدورها فى الوساطة المالية. ومن متطلبات وجود السلامة المالية أيضاً قدرة السلطات وإدارات المصارف فى وضع الضوابط الاحترازية التى تحقق جودة الأصول وزيادة الموارد وحسن توظيفها. وتعتمد قدرة السلطات الرقابية والإدارة الداخلية العليا

للمصرف فى تحقيق الرقابة الفاعلة على أداء المصرف الراشد على وجود نظام لتوصيل المعلومات الصحيحة والحقيقية إلى تلك الجهات بإفصاح أمين وبشفافية كاملة توضح الوضع الحقيقى للاوضاع المالية للمصرف ومدى جودة أصوله والانكشاف الخارجى.

وكما أوضحنا من قبل فإن تجارب انهيار المصارف والمؤسسات المالية فى كثير من الدول، خلال العقدين الآخرين من القرن الماضى، على اختلاف درجات نموها، بما فى ذلك الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة فى جنوب شرق آسيا وفى أمريكا اللاتينية، أوضحت أن السبب الرئيس، إلى جانب الصدمات الناتجة عن الأداء السالب للاقتصاد الكلى، يعزى إلى عدم مواكبة القواعد الرقابية السليمة لانفتاح النشاط المصرفى على الأسواق الخاجية وإزالة القيود على حركة النقد الأجنبى.

كما أوضحنا من قبل فإن أكبر مهددات الاستقرار الاقتصادى وعلى سلامة أوضاع المصارف التحرك غير المنضبط لحركة رؤوس الأموال الأجنبية خاصة فى ظل الانفتاح وتحرير حركة النقد الأجنبى فى ظل غياب القواعد المنظمة والضابطة لحركته والمواكبة لسياسات تحرير حركة رأس المال.

إن تحرير حساب رأس المال يواجه الدول الإسلامية بتحديات كبرى على حركة الموارد المالية وتدفقات رأس المال الأمر الذى يلقي بظلاله الكثيفة على أداء ودور النظم المصرفية فى الدول الإسلامية ويشكل بذلك مرتكزاً رئيسياً فى دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادى فى

البلاد. وتمثل هذه التحديات فى مواجهة تداعيات التحرير والتدويل التى يفتحها تحرير سوق المال وما يصحب ذلك من تفوق تنافسى كاسح لحركة انتقال رؤوس الأموال بلا حدود، وتقارب الأسواق وانخفاض تكاليف الإنتاج فى الدول الغنية، وقد برزت هذه الانعكاسات كمؤشر فى الأزمة التى اجتاحت دول شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧م، بما فيها الاقتصاد اليابانى والذي عانى من انهيار رابع كبرى مؤسساتها المالية المتعاملة فى السندات، وهى (مؤسسة يامينش) والتى شكل انهيارها ضربة كبرى للاقتصاد اليابانى، كما شهدت بقية النمرور الآسيوية ذات المشاكل واحتاجت لمليارات الدولارات (٧٨ مليار دولار) من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي للمساعدة فى استعادة توازنها الاقتصادى. قد جاء هذا الوضع جراء الانفتاح غير المحدود لهذه الاقتصاديات على العالم الرأسمالى حامل الأزمات الدورية المتكررة، وكان ما استخلص من نتائج هذه الأزمة أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل - بلا حدود قد يؤدي إلى تعرض الاقتصاد القومى إلى صعوبات واختناقات كبرى إذا لم تتسلح بقدرات إدارية كافية واستنباط قواعد احترازية فاعلة لامتصاص مثل هذه الصدمات والتى سوف تزداد مستقبلاً على أساس أنها حرب موارد وتقنيات ومعلومات مستمرة، ومعرضة للمضاربات.

من ناحية أخرى فإنه يتعين تكثيف عمليات البحث العلمى وتطوير القدرات للمحافظة على طبيعة النظام المصرفى فى البلاد الإسلامية، ولابد من تضافر الجهود الإقليمية لبناء شبكة مصرفية قادرة على

مواجهة التنافس والإسهام فى التنمية القطرية والإقليمية على النحو الذي يجري التفكير فيه فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وغيره. يتضح مما تقدم أن حركة رؤوس الأموال قصيرة المدى تحتاج إلى الكثير من الوعي الرقابة والحذر لأثرها المباشرة على أداء الحساب الخارجي ومن خلاله على أوضاع الاقتصاد الكلي. هذا وإن الحساب الجاري الخارجي يعتبر من مؤشرات الاقتصاد الكلية المتغيرة، لذا فإن أي اختلال فى الحساب الخارجي سرعان ما ينعكس على توازن المؤشرات الأخرى وبالتالي تؤثر على الاختلال فى توازن الاقتصاد الكلي.

إن ذبول الأزمة المالية التى طالت دول النمرور الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية تجاوزت حدود الاقتصاد إلى النسيج الاجتماعي والهيكل السياسية فانهارت بعض نظم الحكم المنطقة وأزمات الحكم فى البعض الآخر. كما حدث فى إندونيسيا وغيرها.

إن تجربة دول جنوب شرق آسيا تكشف أمام الدول الإسلامية دروساً قيمة تستحق أن تضع هذه الدروس والعبر نصب أعينها وهى تخطط للمستقبل لمواجهة التحديات التى يستبطنها الانفتاح غير المنضبط إلى أسواق المال الخارجية.

يتضح مما تقدم أن من أهم استحقاقات مواجهة مخاطر العولمة وما يتبعها يكمن فى تهيئة القطاع المالي فى الدول الإسلامية لمراقبة الانفتاح العالمى نحو أسواق المال الخارجية مع اتخاذ الإجراءات والتدابير الواعية لتفادي الصدمات الخارجية التى يتعرض لها

الاقتصادات فى الدول الإسلامية من جراء الانفتاح الخارجى، خاصة فى ظل نظام مصرفى ضعيف غير مؤهل للوقوف أمام المنافسة الخارجية الشرسة وغير قادر على امتصاص الصدمات الخارجية التى قد يتعرض لها.

إن آثار هذه الصدمات الخارجية سرعان ما تسرى إلى مفاصل الاقتصاد الكلى فتؤثر على أداء الموازنة العامة وبالتالى يؤدي إلى الخلل فى التوازن الداخلى بين السياسات المالية والنقدية إلى جانب أثرها السلبى المباشر على قطاع الإنتاج فتؤدي إلى مزيد من التراجع للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى فتتضاعف مخاطر العولمة على البلاد.

ومن جانب آخر يعتبر - قطاع الإنتاج - هو أحد الركيزتين الأساسيتين إلى جانب القطاع المالى - التى يركز عليهما الاقتصاد الوطنى فى أى قطر وتعتمد قوة الاقتصاد الوطنى على قدرة وسلامة هذين القطاعين.

إن من أكبر مهددات اقتصاديات الدول النامية، ومن بينها الدول الإسلامية، فى عالم اليوم الفجوة المعلوماتية بينها وبين الدول الصناعية والمتقار هذه الدول إلى وسائل الارتقاء بإنتاجها ورفع مستوى الحياة للمواطنين. لذا فإن من أكبر العوائق أمام الاقتصاد الإسلامى فى مواجهة العولمة والصمود أمام المنافسة الجائرة التى تلرضها، يتمثل فى الفجوة المعلوماتية والافتقار إلى التقنيات الحديثة والتى لا يمكن تجاوزها فى المحاولات التى تبذلها الدول الإسلامية لثرقية الإنتاج ورفع مستوى الخدمات. لذا يعتبر تنفيذ مشروع تطوير البحث العلمى على مستوى

العالم الإسلامى وبناء القدرات ونقل وتوطين التقنيات الحديثة أسبقية أولى لتحقيق الأهداف التى تصوب إليها الرؤية المستقبلية لمواجهة تحديات العولمة. بل يعتبر من التحديات التى تواجه الاقتصاد الوطنى ومستقبل الأجيال القادمة.

تزايدت أهمية البحث العلمى مع تطوير تقنيات المعلومات والمعرفة فى عالم اليوم، حيث يشكل الآن أحد الدعامات الكبرى لعمليات التحول الاقتصادى الكلى لمواجهة عمليات التدويل والعولمة القسرية فى مجالات التجارة والتنمية والتكنولوجيا والخدمات. معلوم أن معظم البلاد الإسلامية عاشرت قصوراً واضحاً فى هذا المجال لفترات طويلة، سواء من حيث الاستفادة من نتائج الأبحاث المكتملة أو بدأ جلياً إن ما تحققه من عائدات للاستثمارات القومية فى القطاعات المختلفة أو زيادة فى الدخل والإيرادات القومية يجيء بنتاجاً لأنماط وأساليب إنتاجية وإدارية ومؤسسية متكررة وليس انعكاساً لتطوير تقنى بحثى متصل. إن النهضة الاقتصادية التى أنجزتها كل من ماليزيا وإندونيسيا جاءت نتيجة لبرامج نقل معايير التقنيات الحديثة من خلال ترقية البحوث العملية.

وقد احتلت أهمية البحث العلمى وربطه بالتقنيات أسبقية عليا فى اهتمامات المفكرين والمستثمرين فى السنوات الأخيرة. وقد برزت آراء ونظريات حول فجوات المعرفة والتقانة بين الدول المختلفة، وقد تم ربط هذه الفجوات فى النمو الاقتصادى ومستويات الدخل المعيشية والاجتماعية بمقدار تكثيف رأس المال والعمالة كمصدرين وحيدتين للإنتاج قد تلاشت لأن تناقص الغلة بالنسبة لرأس المال

(Diminishing Return) سرعان ما يؤدي إلى تناقص كفاءة هذين العنصرين. وهنا تبرز أهمية المعرفة والتقنية فى ترقية واستمرارية أداء رأس المال والعمالة. والتقنية هى وسائل وطرق استعمال رأس المال وزيادة كفاءة العمالة فى الإنتاج. وهى تعتمد على اكتساب الخبرة والمهارة فى استخدام عناصر الإنتاج. وأصبحت التقانة والمعرفة جزءاً لعنصري الإنتاج وضرورية للتقدم الاقتصادي فى أى بلد. وقد أوضحت دراسة أجراها العالم (SOIOW) عام ١٩٥٦م إن تراكم رأس المال ونسبة زيادة العمالة أديا إلى أثر ضئيل فى حين أن تطبيق التقنية الحديثة يؤدي إلى زيادة ملحوظة. وأحسن مثال لذلك تجربة الاتحاد السوفيتي الذي اعتمد فى نموه الاقتصادي على تراكم وتكثيف رأس المال وفى نهاية الأمر واجه ذلك الاقتصاد تناقص الغلة ثم التدهور الاقتصادي المعروف.

ونشير هنا إلى قول الاقتصاد البريطاني (Alfred Marshal):

١) While nature .. shows a tendency to diminishing return ... man.. shows a tendency to increasing return.. Knowledge is our most powerful engine of production, it enables us to subdue nature and satisfy our wants

ومن المعلوم أن من أهم سمات التقدم فى القرن العشرين كان دور التحديات والأختراع المتمثلان فى تقدم بحوث المعامل الصناعية لتحديث الإنتاج وكذلك بحوث الجامعات فى تنمية المعرفة الأساسية والتطبيقية، وهنا تبرز أهمية الاهتمام بالمعرفة والتقنيات الحديثة وتضيق فجوات المعرفة بين الدول الغنية والمفطورة، وبالتالي تضيق

الفجوة فى النمو الاقتصادي، لأنّ النمو المستدام، كما ذكرنا، يعتمد على مقدار جراحة العرفة المستقلة فى العمليات الإنتاجية وليس على تكثيف رأس المال وحده. لذا لم يعد البحث العلمي واستبطان المعرفة أو نقلها من الدول الأخرى ترفاً ذهنياً أو هامشياً ولا معزولاً عن مجالات التطبيق والاستفادة، بل أصبح دور البحث العلمي أسبقية قصوى فى توظيف الموارد. إذ لا مكان لأى تقاعس فى اقتصاد دول يتسارع نحو التكامل والعولمة. حيث لا قدرة لبلد الانعزال عن هذه التحوّلات الأمر الذي يستوجب الانفتاح للأفكار الجديدة واقتباس كل الفرص المتاحة لاقتناء المعرفة من الدول الأخرى.

ويلاحظ من تجربة بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا، قد استثمرت أموالاً طائلة فى البحث العلمي واستطاعت بذلك تضيق فجوة المعرفة باستتباط التقنية من هذه البحوث ونقل التقنية من الدول الغربية وإحداث ثورة صناعية كبرى عن طريق استغلال مدخراتها بكفاءة عالية، حتى أصبحت من النمرور الأسبوية فى ذات الوقت نلاحظ أنّ دولاً إسلامية كثيرة تعاني من ضمور فى الموارد المالية وقصور فى التقنية، فلتجأ إلى التوسع الأفقي فى الإنتاج الزراعي بالوسائل التقليدية، لذلك جاء النمو المتحقق فى اقتصاداتها فى قطاعات تعتمد على الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من القطاعات المعتمدة على التقنية الحديثة أو الاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية كقطاعات الثروة الحيوانية والزراعية المطرية والغابات، وهذه القطاعات ظلت ضعيفة الصلة بعملية التحول الحديث القائم على نتائج البحث العلمي الموطن أو

المستورد.

هذا المناخ لم يعد صالحاً لإدارة الموارد الاقتصادية مستقبلاً، ذلك لأنَّ جزءاً كبيراً من هذه الموارد سيصبح عرضة للانعكاسات السلبية لعمليات تحرير وتدويل الموارد والخدمات القادمة، الأمر الذي ينذر بتهميش الاقتصادات الإسلامية، وتحويلها ليس فقط لمجرد تابع للاقتصادات العملاقة، وإنما أيضاً تتحول فيها الموارد الاقتصادية المتاحة لموارد صماء عالية التكاليف ضعيفة المنافسة لا تقوى على مزاحمة أجيال جديدة من السلع عالية المحتوى التقني والعلمي والمحتكر، مما يعني إبقاء هذه الموارد فى مستوى الاقتصادات المعيشية أو إتاحة استغلالها بوساطة جهات خارجية كما يحدث الآن فى كثير من الدول الإسلامية. وبالطبع هذا لا يتماشى مع السيادة الوطنية. ولمواجهة هذه التحديات لابد من العمل على مستوى الدول الإسلامية خطة استراتيجية محكمة لتضييق فجوات المعرفة والتقانة عن طريق دعم وتطوير البحث العلمى، هذا إلى جانب ترتيب الأوضاع الداخلية باتباع سياسيات متحررة وغير مقيدة تهىء اقتصاد البلاد الإسلامية إلى الانفتاح نحو الاقتصاد العالمى بإلغاء القيود على المنافسة الحرة بتدرج وتوفير الشفافية فى كل المعاملات المالية والاقتصادية.

لقد أصبح واضحاً أنَّ العالم يشهد الآن انتقال الاقتصاديات التقليدية المعتمدة على علاقات الإنتاج وحجم الموارد ووفرته إلى مرحلة اقتصاد جديد لا تلعب فيه الموارد الاقتصادية بمعناها التقليدي إلا جزءاً يسيراً فى عملية التنمية والنمو. وتجري الآن فى كثير من دول العالم

من حول الأمة الإسلامية وتهيئة مستمرة لإعادة هيكلة الاقتصادات لتصبح معتمدة على قاعدة المعلومات والمعرفة والتقنيات المتقدمة لإدارة النشاطات المالية والإنتاجية والتوزيعية، وتلاشي الحدود الفاصلة بين الدول، بينما تتعاظم احتكارات المعرفة من خلال المؤسسات والشركات العملاقة، وهو ما اصطلح عليه بمرحلة ال (Cyber Economy) .

لقد أوضحت الدراسات أن للتقدم التكنولوجي والبحث العلمي الأثر المباشر في زيادة القيمة المضافة ومعدلات النمو، وذلك من خلال تأثيره على كفاءة رأس المال المادي والعمالة.

وهذه المعلومة القديمة تمثل الآن شكلاً جديداً في توليد القيمة المضافة في إطار ثورة المعلومات وتطوير المعرفة والتقانة، ويتم ذلك في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد تتحكم فيه المؤسسات المالية الكبرى والشركات عابرة القارات والمؤسسات الوسيطة وأسواق المال.

وعلى خلفية هذه التطورات العلمية والاقتصادية تجد الأمة الإسلامية نفسها في وضع حرج للغاية. إذ أنه لا يزال عدد كبير من الدول الإسلامية يعيش مرحلة ما قبل الانطلاق الذي عايشته الدول المتقدمة ودول الأسواق الناشئة، هذا الانطلاق الذي جاء نتاجاً عن التطور التقني والتحرير الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية كما وضحنا من قبل.

ومن أهم سمات التخلف العلمي لمعظم العالم الإسلامي ضعف تلك الدول في ربط الدراسات بالتطور التقني والعلمي الهائل الذي ينعكس على مكونات الاقتصاد الكلي والجزئي.

يتضح لنا من تحليل الأوضاع الحرجة التى تعيشها الأمة الإسلامية فى خضم التحولات العلمية والسياسية والاقتصادية، أنه فى سبيل تجاوز التخلف العلمى الاقتصادى ومخاطر المؤامرات التى تخططها القوى الصليبية والصهيونية، ومقابلة متطلبات التعايش مع معطيات العولمة الاقتصادية ومواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية الى يشهدها العالم، أن لا خيار للأمة سوى العمل الجاد على تقوية الصف الإسلامى والتراص حول برامج واستراتيجيات تحقق لها القدرة والمنعة للوقوف أمام مخاطر تلك المؤامرات وتفشيها وتحقيق طفرة اقتصادية متشعبة بالتكنولوجية الحديثة، قادرة على إزالة العزلة الاقتصادية عن العالم الإسلامى وتمكينه من مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية الماثلة.

لقد فطنت دول العالم وأقاليمه إلى أهمية وحتمية التجمع فى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية لحماية مصالحها والوقوف بصلاية أمام تحديات المنافسة الشرسة التى تفرزها العولمة.

ولتحقيق هذه الأهداف قد اقترحنا من قبل فى هذه الورقة إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامى لتكون نواة لاتحاد إسلامى جامع مستقبلاً، وتفعيل مؤسساتها القائمة، خاصة الأمانة السياسية وإنشاء أمانات جديدة للتعاون الاقتصادى وأخرى للتكنولوجيا والبحث العلمى حتى تصبح المنظمة بوقفة للعمل الإسلامى المشترك والتعاون المثمر فى المجالات الساسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

إن تمكين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى وتفعيل أنشطتها،

خاصة فى مخاطبة المشاكل الاقتصادية والهيكلية الرئيسة الى تعوق الدول الإسلامية فى مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والعلمية التى تفرضها ضرورة التعايش مع العالم من حولها، يتطلب دعمها بإنشاء مؤسسات مالية واقتصادية وتجارية قادرة على مساعدة الدول الإسلامية فى دعم خططها وبرامجها الهادفة إلى تحقيق إصلاح اقتصاداتها. هذا إلى جانب أن منظمة المؤتمر الإسلامي لن تكون فاعلة وقادرة على تحقيق أهدافها فى حماية الأمة الإسلامية فى غياب الأرضية الراسخة للتعاون الاقتصادي وفى مجالات بناء القدرات فى الدول الأعضاء. ويعتمد تحقيق ذلك على توفير بيئة اقتصادية مستقرة على مستوى الدول الإسلامية، فى ظل معدلات نمو عالية ومستدامة، وتوازن داخلي وخارجي.

وعليه أرى أن تشمل إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها إنشاء المؤسسات الداعمة الآتية:

أولاً : دعم البنك الإسلامي للتنمية — أحد روافد المؤتمر الإسلامي — عن طريق رفع رأسماله وزيادة موارده المالية ليقوم بالمهام الآتية، إلى جانب عمله فى تمويل التنمية فى الدول الإسلامية:

١- التوسع فى عمليات التمويل للمساعدة فى إزالة الاختناقات الموجودة فى البنىات الأساسية فى الدول الإسلامية والتى تحد من جهود التنمية التى تبذلها تلك الدول.

٢- مساعدة الدول الإسلامية فى ترقية البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتنويع الإنتاج لفتح أسواق جديدة لصادراتها.

٣- مساعدة الدول الإسلامية فى بناء القدرات البشرية وتكثيف عمليات

التدريب.

ثانياً: إنشاء صندوق نقدى إسلامى لمساعدة الدول الإسلامية فى دراسة الأوضاع الاقتصادية والهيكلية، إلى جانب تقديم النصيح والمساعدة فى إعداد برامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلى المطلوب ومراقبتها، مع تقديم الدعم المالى المطلوب للإصلاح الاقتصادي ولتسديد الفجوات فى الحسابات الخارجية.

ثالثاً : إنشاء منظمة للتجارة الإسلامية، لوضع الأسس والشروط المطلوبة لتوسيع نطاق التعاون التجاري بين الدول الإسلامية.

إن تفعيل الاستفادة من هذه المؤسسات فى جعل المؤتمر الإسلامى بوثقة للعمل المشترك فى إطار استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية وعلمية تتجاوز بها الأمة الإسلامية مخاطر العولمة والمؤامرات التى تحيكها أعداؤها، وتمكنها من مواكبة التطورات التى يشهدها العالم والتمكن من التعايش مع العالم من حولها دون تهميش أو عزلة.

وفى الختام أخص إلى أنه أمام الأمة الإسلامية فى سبيل استعادة كرامتها والحفاظ على هويتها واكتساب القدرة على التعايش مع العالم من حولها وتملك القدرة على التحول من أمة متلقية لآثار التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية إلى أمة مشاركة فى خلق تلك الأحداث والتأثير عليها تجد نفسها أمام خيارات ضيقة ولا خيار فى سبيل التعايش معها إلا اللجوء إلى ملاذ التكنل والعمل المشترك فى إطار منظمة

المؤتمر الإسلامي بعد إعادة هيكلتها وتقويتها هيكلياً ومالياً في الإطار الذي أشرنا إليه بعاليه مع العمل على تنويع هذا الجهد المبذول في تقويم منظمة المؤتمر الإسلامي بتحويلها مستقبلاً إلى اتحاد إسلامي على نفس النسق والأسس التي تم بها إنشاء الاتحاد الأوروبي.

وفق الله الأمة الإسلامية

وجمع صفها وعلى الله قصد السبيل،،،

مصادر البحث

١- Editors: Meghnad Desai and Paul Redfern:

Global Governance "Ethics and Economics of the World" order.

٢- Mahathir Mohamad. Globalization and the Realities.

٣- The Rules of the Game in the Global Economy "Policy Regimes for International Business".

٤- Editors: Jerry Mander and Edward Goldsmith.

The Case against the Global Economy and for a Return toward the Local.

٥- Editors: John H. Dunning and Khalil A. Hamdani.

٦- Joseph Stiglitz. Globalization and its Discontents

٧- De Anne Julius. Global Companies and Public Policy "The growing challenge of foreign Direct Investment"

٨- Hans Peter Martin and Harald Schumann.

فخ العولمة " الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة : عدنان عباس على.

٩- Edited by: Michael Yeoh, Chong Kuang Yin and Linn chai
Mee Globalization and its Impact on Asia.

١٠- البنك الإسلامى للتنمية. وقائع ندوة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواى.

١١- Edited by: Said El. Naggar. The Uruguay Round and the Arab Countries.

البنك الإسلامى للتنمية

١٢- Bob Woodward. Plan of Attack.

١٣- بيتر سكاون، ترجمة : إيناس أبو حطب، أمريكا - الكتاب الأسود.

١٤- د. محاضر محمد ، المستقبل المسروق، قصة الهجمة على النمر الأسبوية،
ترجمة : أمير صديق ومحمد الخاتم.

١٥- البنك الإسلامي للتنمية. وقائع ندول أعداد الأمة للقرن الحادى والعشرين،
تطوير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية". كتنو - جمهورية بنسین - عام
١٩٨٨م.

١٦- Editor: Lara E. Furar Building the Global Information
Economy. A Roadmap from the Global Information
Infrastructure Commission. "Center for Strategic and
International Studies (CSIS)".

١٧- Edited by: Daniele Archibugi and Jonanthan Michie.
Technology, Globalization and Economic Performance.

١٨- World Bank. Information Technology and National
Trade Facilitation "Guide to Best Practice".

١٩- Mahathir Mohamad. A New Deal for Asia.